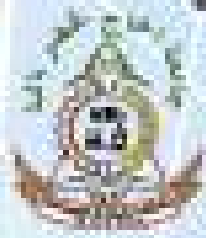


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الحاج لخضر



قسم العلوم التجارية

مكتبة العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسويق

SAHLEA مطبوعة في مقياس
المصدر الأول للمذكرات المرفوعة في الجزائر

اقتصاد دولي

مقدمة لطلبة السنة الثالثة LMD تخصص تجارة

إعداد الدكتور : نويوة عمار

السنة الدراسية: 2013-2014

فهرس الموضوعات:

الفصل الأول:	نظريات التجارة الخارجية	من ص 1 إلى ص 20
الفصل الثاني:	ميزان المدفوعات	من ص 21 إلى ص 32
الفصل الثالث:	النظام النقدي الدولي	من ص 33 إلى ص 39
الفصل الرابع:	أسعار الصرف	من ص 40 إلى ص 54
الفصل الخامس:	التكامل الاقتصادي	من ص 54 إلى ص 59

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



الفصل الأول: نظريات التجارة الخارجية

أولاً: الكلاسيك

إعتمد الكلاسيك والنيوكلاسيك على نفس الفرضيات فيما يخص التجارة الخارجية حيث وردت هذه الفرضيات عند معظم الكتاب، ولقد أدرجناها اعتماداً على ما ورد عند: G.MARCY، A.GARCIA، و J.CAVES كما يلي:

- 1- المنافسة التامة
 - 2- العقلانية المطلقة في التعاملات والنشاطات الاقتصادية.
 - 3- حرية التبادل الداخلي والدولي للسلع.
 - 4- عدم وجود الحقوق الجمركية، وكل الحواجز الأخرى واعتبار مصاريف النقل معدومة.
 - 5- لا تنتقل عوامل الإنتاج من بلد لآخر وإنما تنتقل داخل نفس البلد.
 - 6- تجانس السلع المنتجة في مختلف البلدان .
 - 7- العمل هو العامل الإنتاجي الوحيد الذي يكفأ.
 - 8- كل اليد العاملة متجانسة، والاستعمالات المختلفة لها لا تؤدي لاختلاف المكافأة.
 - 9- مردودية الإنتاج ثابتة
- لا يعتبر الكلاسيك أول من تطرق لمشكل التجارة الخارجية بل سبقهم في ذلك التجاريون، الذين يرون أن مصدر الثروة هو المعادن النفيسة وبالتالي كان يجب الحصول عليها بشتى الوسائل والتنظيمات، تقاس إذن ثروة الأمم بما لديها من معدن نفيس من ذهب وفضة. وكانت التجارة الخارجية من أنجح الوسائل لتكوين هذه الثروة، وذلك بمحاولة كل دولة الرفع من صادراتها من السلع والخدمات وليس من المعادن النفيسة، ووضع قيود أما الواردات من الدول المجاورة، وهذا ما ينتج عنه فائض يعود للدولة في شكل معدن نفيس يزيد من ثرواتها، فالبلد الغني هو البلد الذي يكسب أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة . ترتب عن هذه الفكرة، أن ما تكتسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها.، إذن الهدف من التجارة الدولية هو تراكم المعادن النفيسة في البلد.

ولكن تعرضت النظرية التجارية إلى انتقاد العديد من الاقتصاديين المهتمين بميدان التجارة الدولية وذلك فيما يخص النقطتين التاليتين:

- 1- اعتبارهم أن الذهب والفضة والمعادن النفيسة الأخرى تشكل ثروة في حد ذاتها.
- 2- سعي الدول إلى الإكثار من مخزون المعادن النفيسة دون الاكتراث بالاستعمال الفعال لمواردها.

وانطلق الكلاسيك وعلى رأسهم آ.سميث من نقد نظرة التجاريين بحيث بين أن النقود إنما هي وسيلة لتسهيل المبادلات فقط، فيمكن لبلد ما أن يقوم بالتبادل عن طريق المقايضة دون أن يحتاج للنقود ودون أن يفقد ثروته، وكذلك انتقد الكلاسيك الفيزيوقراط الذين اعتبروا الصناعة والتجارة غير منتجين حيث ينظر آ.سميث إلى الثروة بكونها نتاج العمل بصفة عامة، وفيما يلي نستعرض أهم أفكار آ.سميث.

1- آدم سميث :

انطلق آدم سميث كما سبق ذكره من نقد التجاريين الذين يرون بأن الثروة تتجسد في المعادن النفيسة وأنها تنتج في حقل التداول فقط، وأن البلد الذي يستفيد من التجارة الدولية هو البلد الذي يحقق فائضا في ميزانيه التجاري للمعادن النفيسة، أي أن البلد الذي يصدر منتجاته بكثرة ويضع حواجز أمام سعا وخدمات البلدان الأخرى هو الذي يتحصل على أكبر قدر من المعادن النفيسة وبالتالي يستفيد من التبادل الدولي.

في حين يرى آدم سميث أن الثروة هي نتاج العمل بشكل عام وأنها تنتج في حقل الإنتاج وليس في حقل التداول، وأن التجارة الدولية تفيد كل البلدان المتعاملة وإن سجلت عجزا في ميزانها التجاري، حيث يقول في هذا السياق في كتابه ثروة الأمم: "إن إستيراد الذهب والفضة ليس الفائدة الوحيدة ولا الأفضل، التي تجنيها الأمة من تجارتها الخارجية. مهما تكن البلدان التي تتبادل مع بعضها البعض، فإن هذه التجارة الخارجية تعطي لكل واحد منهم فائدة مميزة"

يرى آدم سميث أن التجارة الخارجية هي وسيلة لتطوير القطاع الصناعي، وذلك لكونها تسمح بتصريف من السلع المنتجة محليا وتسمح كذلك برفع قيمتها التبادلية ووسيلة أيضا لتكثيف تقسيم العمل داخل البلد، مما سيؤدي إلى رفع إنتاجية العمل في القطاع الصناعي .

ويعتبر آدم سميث من الاقتصاديين الذين يرون الدولة يجب أن لا تتدخل في الحياة الاقتصادية ولا في تسيير شؤون التجارة الخارجية.

وأهم ما أتى به آدم سميث في الإطار هو تخصص بلد ما في إنتاج منتج معين على أساس التكلفة المطلقة، إذ يرى آدم سميث إنه من صالح أي بلد التخصص في منتج معين وتصديره إلى البلدان الأخرى، إذا كانت تكلفته المطلقة أقل من التكلفة المطلقة المسجلة في البلدان الأخرى. ويكتب آدم سميث:

" إن المبدأ الأساسي الذي يتبعه كل رب عائلة هو عدم محاولة صنع الأشياء التي تكلفه أقل لو اشتراها ... إذا كان من الممكن أن نحصل على سلعة ما من بلد آخر بسعر أقل، فمن الأفضل أن نشترىها منه عوض صنعها محليا ونبادلها بمنتج آخر نصنعه بتكليف منخفضة نسبيا".

ويقصد آدم سميث من قوله أنه على كل بلد أن يتخصص في المنتج الذي تكون تكلفته المطلقة أقل، ويستورد من البلدان الأخرى المنتجات التي تكون تكلفتها المطلقة أكبر بالنسبة له. مماثلا في ذلك العقلانية الجزئية بالعقلانية الدولية. ولكن ما هي التكلفة المطلقة التي إعتد عليها آدم سميث؟

* مفهوم التكلفة المطلقة

حسب آ.سميث، التكلفة المطلقة لإنتاج سلعة ما هي كمية العمل الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من السلعة. يحدد التخصص طبقاً للفكرة التالية:

إذا كان البلد 1 ينتج منتج أ بتكلفة مطلقة أقل من البلد 2، والبلد 2 ينتج المنتج ب بتكلفة أقل من البلد 1، فإن البلد 1 من صالحه التخصص في إنتاج المنتج أ والبلد 2 التخصص في المنتج ب. نوضح هذه الفكرة من خلال المثال التالي والمتعلق ببلدين هما البرتغال وبريطانيا ينتجان النبيذ إذ تخصص في البرتغال 80 ساعة عمل إنتاج 40 لتر من النبيذ أما في بريطانيا تتفق 80 ساعة عمل إنتاج 20 لتر من النبيذ. إذن 1 لتر من النبيذ تكلف في البرتغال ساعتين من العمل بينما في بريطانيا 4 ساعات من العمل.

نلاحظ أن التكلفة المطلقة للبرتغال في إنتاج النبيذ أقل من التكلفة المطلقة للنبيذ بالنسبة لبريطانيا. حسب مبدأ آ.سميث يجب أن يتخصص البرتغال في إنتاج النبيذ لأنه له ميزة مطلقة في هذا المنتج. وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن البلد الذي لا يتميز بميزة مطلقة في أي منتج مقصى نظرياً من التبادل الدولي حسب نظرية آ. سميث ويفرض عليه أن يتجه نحو الانغلاق.

إن عدم التوفر على أية ميزة مطلقة يؤدي بانتقال العوامل الإنتاجية لهذا البلد لبلدان أخرى تتوفر على ميزة أو مزايا مطلقة.

- يؤكد آ.سميث أن التبادل ليس صفقة متساوية يربح فيها الواحد ما يخسره الآخر، ففائدة المتعاملين ليست مشروطة بتحقيق فائض في الميزان التجاري، لكن التبادل يسمح بنمو إنتاجية العمل في الصناعة و بزيادة وتيرة نمو رأس المال.

إن ضيق السوق الداخلية يؤدي إلى الحد من تقسيم العمل، ومن هنا إستنتاج آ.سميث أن التبادل في السوق الخارجية يؤدي إلى نمو الإنتاجية وذلك بتحسين تقسيم العمل وكذلك يؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي.

ويشير هنا آ.سميث إلى الفائدة المترتبة عن التبادل الدولي إذ يقول أنه يؤدي إلى إتيان العمل وزيادة القدرة الإنتاجية وبالتالي إلى زيادة الدخل الوطني. وبالتالي مضاعفة الثروات والدخل الوطني. توقف آ. سميث عند هذا الحد معتبر أن التكلفة المطلقة هي مقياس التبادل الدولي.

" ولكن إذا لم يكن لبلد ما أية ميزة مطلقة، هل تقبل البلدان الأخرى بالتبادل معه؟ وماذا سيقدم مقابل وارداته؟ وهذا التبادل ألا يؤدي لتسجيل عجز في ميزانه التجاري؟ ومن الذي يضمن لهذا البلد التبادل الدولي الحر سوف يؤدي لحل مشاكله وتحقيق الأرباح".

حسب آسميث ، فإن البلد الذي ليس له ميزة مطلقة تذهب عوامله إنتاجية إلى البلد الذي تكون فيه التكلفة المطلقة أقل. وتبقى هذه النتيجة نظرية ومن الصعب تحقيقها في الواقع، إضافة إلى كونها تصطدم مع الفرضية الكلاسيكية لعدم تنقل عوامل الإنتاج على المستوى الدولي، ولتجاوز هذه المشكلة أتى د. ريكاردو بمعيار التكلفة النسبية كأساس للتبادل الدولي عوضا عن التكلفة المطلقة.

2 — دافيد ريكاريو:

أيد د. ريكاردو فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وضرورة حرية التبادل بين البلدان المتعاملة، وانطلق من ملاحظة ظاهرتين هامتين متمثلتين فيما يلي:

— تكاليف إنتاج المرتفعة والتي تتزايد باستمرار في الزراعة.

— حماية بريطانيا للمنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الدولية التي ساهمت في ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية للعمال، مما أدى بهم للمطالبة بالرفع من الأجور نظرا لارتفاع حصة الخبز في ميزانية الاستهلاك للعامل.

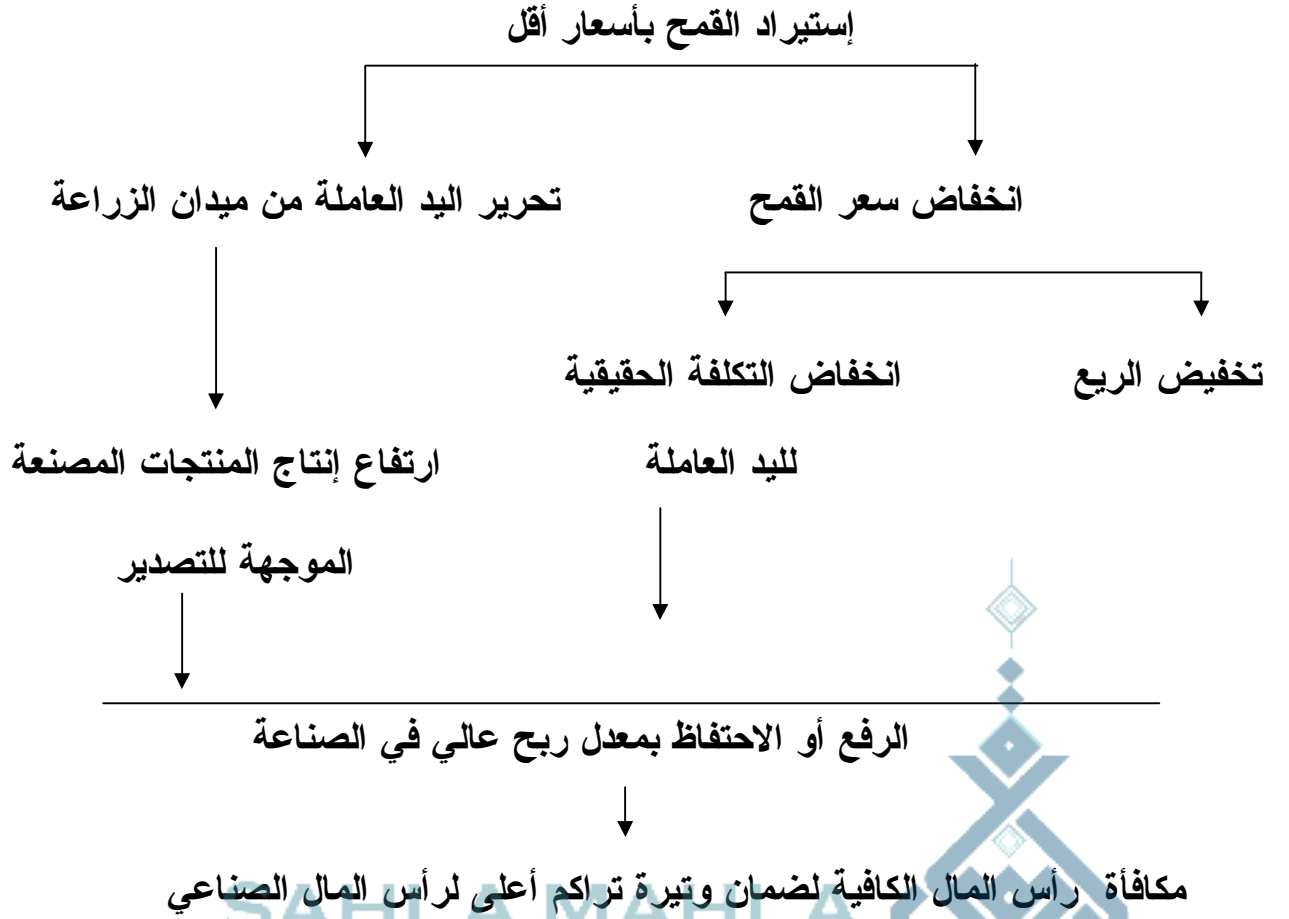
إن ارتفاع أسعار الحبوب يستلزم ارتفاع مستوى أجور العمال و بالتالي انخفاض الأرباح الصناعية وتراجع تراكم رأس المال الصناعي والنمو الاقتصادي بصفة عامة.

إن ثبات معدل الأجور أو انخفاضه — حسب د. ريكاردو — يكفي لكي تنمو الصناعة في بريطانيا، ولكن نتيجة كهذه لا يمكن الوصول لها إلا إذا تخلت بريطانيا عن حماية منتجاتها الزراعية لكي تبقى التكاليف الحقيقية لليد العاملة ثابتة أو تنخفض إن أمكن.

ويقول د. ريكاردو في هذا السياق في كتابه ' مبادئ الاقتصاد السياسي '

" إن معدل الربح لا يمكن أن يرتفع إلا إذا انخفضت الأجور وهذا الانخفاض ليس دائما إلا إذا خفضت أسعار احتياجات العمل التي يقتنيها بأجره وإذا استطعنا أن نوفّر هذه الاحتياجات بأسعار منخفضة من خلال التجارة الخارجية أو تطوير الآلات، فإن الأرباح سيرتفع لا محالة. إذا تخلينا عن إنتاج القمح واستطعنا أن نتحصل عليه وعلى الأشياء الضرورية الأخرى للعامل من الخارج بأسعار أقل فإن الأجور تنخفض والأرباح ترتفع".

إن المشكل المطروح كان يتعلق بالاختيار بين الاستمرار في حماية الزراعة أو الانفتاح للإستيراد وتخصيص كل عوامل الإنتاج البريطانية للتصنيع. ويوضح سامويلسون في كتابه التيارات الكبرى لتاريخ الفكر الاقتصادي في الشكل الموالي، اختيار د. ريكاردو الخاص باعتماد بريطانيا على إستيراد الحبوب وأثره على عملية توزيع المداخل وعلى تراكم المال الصناعي.



نلاحظ من خلال هذا الشكل أن د. ريكاردو توصل إلى ربط التجارة الخارجية بعملية توزيع الدخل وبعملية رأس المال.

لقد اعتمد د. ريكاردو في نظريته للتجارة الدولية على أسس نظريته للقيمة، فقيمة أي سلعة ترجع إلى ما أنفق في إنتاجها من عمل، تتناسب مع ما أنفق في إنتاجها من عمل، فهو إذن يفترض أنه لا يوجد إلا عاملاً إنتاجياً واحداً هو العمل وأن قيمة السلعة تتناسب مع ما أنفق من عمل. فإذا تطلب إنتاج سلعة A 100 ساعة عمل وإنتاج السلعة B 50 ساعة عمل فإن قيمة السلعة A بالضرورة أعلى من قيمة السلعة B.

إن أهم ما جاء به د. ريكاردو في نظريته للتجارة الدولية هو مفهوم التكلفة النسبية حيث عبر عن تكلفة أي منتج بساعات العمل المنفقة لإنتاجه، وإسترجع مثال آ. سميث المتعلق ببريطانيا التي كانت حينها صناعية والبرتغال الذي إمتاز بالإنتاج الزراعي، حيث ينتج البرتغال النسيج والنبذ بتكاليف مطلقة أقل من بريطانيا ليثبت أنه يمكن قيام التخصص وبالتالي التبادل بينهما حتى ولو تكن لبريطانيا أية ميزة مطلقة في أي منتج.

وستتناول في هذه المبحث مفهوم التكلفة النسبية لـ د. ريكاردو وذلك باسترجاع مثال آ. سميث المتعلق ببلدين ومنتوجين، لنصل لوجوب توفر الشرط الكافي والضروري

في نفس الوقت حسب د. ريكاردو لقيام التخصص والتبادل بين الدولتين، ثم نستعرض أهم نتائج التخصص الدولي، وبعدها نتطرق لعنصر آخر يتضمن مراجعة قانون د.ريكاردو والتي تمت على يد العديد من الباحثين للتحقق من صحة نموذجهِ وإمكانية تطبيقه على أكثر من بلد وأكثر من منتج، لنستعرض في النهاية أهم انتقادات الموجهة لنموذج د.ريكاردو ولنبدأ بالتعريف لمفهوم التكلفة النسبية لـ د.ريكاردو.

مفهوم التكلفة النسبية لدافيد ريكاردو:

التكلفة النسبية للمنتج A بالنسبة للمنتج B في بلد ما هي النسبة بين التكاليف المطلقة للمنتجين وتساوي:

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لـ A}}{\text{التكلفة المطلقة لـ B}}$$

ونسترجع مع د.ريكاردو مثال آ. سميث:

جدول رقم 1: تكاليف النسيج والنبذ في كل من البرتغال وبريطانيا.

الوحدة: ساعة عمل

بريطانيا	البرتغال	
120 سا (ca ₂)	80 سا (ca ₁)	وحدة من النبيذ (a)
100 سا (cb ₂)	90 سا (cb ₁)	وحدة من النسيج (b)

Ca₁ : عدد ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النبيذ في البرتغال.

Ca₂ : عدد ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النبيذ في بريطانيا.

Cb₁ : عدد ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النسيج في البرتغال.

Cb₂ : عدد ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النسيج في بريطانيا.

ونستخرج من هذه الجدول التكلفة النسبية للنبيذ بالمقارنة مع النسيج في البلدين كالتالي:

— التكلفة النسبية للنبيذ بالمقارنة مع النسيج في البرتغال هي:

$$0.88 = \frac{80}{90} = \frac{ca_1}{cb_1}$$

— بينما في بريطانيا تكون قيمتها:

$$1.2 = \frac{120}{100} = \frac{ca_2}{cb_2}$$

- و بمقارنة التكاليف النسبية المتحصل عليها نلاحظ مايلي:
- إختلاف التكاليف النسبية في البلدين.
- تنتج البرتغال النبيذ بتكلفة نسبية أقل من التكلفة النسبية التي بها بريطانيا.
- للبرتغال ميزة نسبية في إنتاج النبيذ.

$$\frac{ca2}{cb2} > \frac{ca1}{cb1}$$

يتخصص البرتغال في لإنتاج النبيذ الذي له فيه ميزة نسبية.

إعتمادا على مفهوم التكلفة المطلقة لـ آ.سميث فإن أي بلد يستورد من البلدان الأخرى السلع التي لا يستطيع أن ينتجها محليا أو التي ينتجها بتكلفة مطلقة أعلى من الدول الأخرى ويصدر لها السلع التي ينتجها بتكلفة مطلقة أقل، بينما يرى د.ريكاردو أن الشرط الكافي والضروري لظهور التبادل بين البلدين هو إختلاف التكاليف النسبية وليس التكاليف المطلقة حيث يتخصص كل بلد في المنتج الذي يحقق له أكبر ميزة نسبية أو أقل عدم ميزة نسبية.

لكي يكون التبادل مربحا للبلدين يجب أن يكون معدل التبادل الدولي محصورا بين معدلات التبادل الداخلية، فإن نسبة دولية للنبيذ تقع بين 0.88 و 1.2 هي مقولة لأنها مربحة للطرفين.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2- مراجعة قانون د. ريكاردو:

*بلدان ومنتجات

لقد إعتمدت الأمثلة المدروسة لحد الآن على منتوجين في بلدين وإرتكز التحليل على عامل إنتاجي واحد وهو العمل ومبادلات تتم في شكل مقايضة. أما المثال الموالي الذي يقترحه كل من F.W.TAUSSIG و G.VON HABERLER والوارد عند G.MARCY فيصنف متغيرات أخرى للتحقق من صحة نموذج د.ريكاردو. تتمثل هذه المتغيرات في:

- الأسعار
- تتم المبادلات نقدا بدلا من المقايضة
- معدل الصرف بين العملتين
- معدل الأجر

الفرضيات:

— بلدان 1 و 2

— منتجات A و B

— سعراهما على التوالي:

في البلد الأول 1: Pa_1 ، Pb_1 سعر المنتج a_1 ، pa_1 ، Pb_1 سعر المنتج b_1 ، pb_1
في البلد الثاني 2: pa_2 ، Pb_2 سعر المنتج a_2 ، pa_2 ، Pb_2 سعر المنتج b_2 ، pb_2

- R معدل صرف عملة البلد 1 والبلد 2
- ca_1 ، ca_2 كمية العمل المنفقة لإنتاج A في البلدين 1 و 2 .
- cb_1 ، cb_2 كمية العمل المنفقة لإنتاج B في البلدين 1 و 2 .
- S_1 معدل الأجر في البلد 1.
- S_2 معدل الأجر في البلد 2.
- السعر = كمية العمل المنفقة * معدل الأجر المتوسط أي: $S * C$.
- فتكون الأسعار في البلد للمنتوجين A ، B هي:

$$S_1 * Ca_1 = Pa_1$$

$$S_1 * Cb_1 = Pb_1$$

بينما تكون البلد الثاني:

$$S_2 * Ca_2 = Pa_2$$

$$S_2 * Cb_2 = Pb_2$$

وعلى إفتراض أن البلد 1 يصدر للبلد 2 المنتج A ويستورد منه المنتج B تتحقق المتراجحات التالية:

$$Pa_1 * R < Pa_2$$

$$pb_1 * R > pb_2$$

وبما أن الأسعار = كميات العمل * معدل الأجر أي: $s * c$

$$s_2 * ca_2 = pa_2$$

$$s_1 * ca_1 = Pa_1$$

و

$$s_2 * cb_2 = pb_2$$

$$s_1 * cb_1 = Pb_1$$

نعوض الأسعار بقيمتها في المتراجحتين السابقتين فنجد:

$$(1) \quad \dots\dots\dots \frac{s_2}{s_1.R} > \frac{ca_1}{ca_2} \quad \text{ومنه} \quad s_2 * ca_2 > R * s_1 * Ca_1$$

$$(2) \quad \dots\dots\dots \frac{s_2}{s_1.R} < \frac{cb_1}{cb_2} \quad \text{ومنه} \quad S_2 * cb_2 < R * s_1 * cb_1$$

من (1) و (2) نتحقق لدينا المتراجحتين التاليتين:

$$\frac{Cb_1}{cb_2} > \frac{s_2}{s_1.R} > \frac{ca_1}{ca_2}$$

وهذا الشرط الواجب توفره حتى يكون التبادل ممكنا لكي يصدر البلد 1 المنتج A للبلد 2 ويستورد منه المنتج B

وبما أن التكاليف موجبة فيمكن كتابة المتراجحة $\frac{ca_1}{ca_2} > \frac{cb_1}{cb_2}$

كالتالي $\frac{ca_2}{cb_2} > \frac{ca_1}{cb_1}$ ليصبح قانون د.ريكاردو محققا. إذ أن هذه المتراجحة تعني أن التكلفة النسبية للمنتوج A بالمقارنة مع المنتوج B في البلد الأول أقل من التكلفة النسبية للمنتوج A بالمقارنة مع المنتوج B في البلد الثاني، وعليه فإن البلد 1 يتخصص ويصدر المنتوج A الذي يحقق فيه أكبر ميزة نسبية والبلد 2 يتخصص في المنتوج B .

*بلدان إثنان وعدة منتوجات:

— لا يقتصر التبادل بين البلدان على فقط بل يصل إلى مئات أو آلاف المنتوجات فحاول إلى n منتوج ، وهذا عرض لمثال إستعمال (1) نفس الطريقة في العنصر السابق ويتعلق ببلدين 1 و 2 ينتجان 10 منتوجات:

J.I.H.G.F.E.D.C.B.A بالأسعار تساوي: كمية العمل المنفقة C *معدل الأجر المتوسط S فتكون الأسعار في البلد الأول:

$$S_1 * Ca_1 = pa_1$$

$$S_1 * cb_1 = pb_1$$

SAHLA MAHLA

المصدر الأول مذكرات التخرج في الجزائر

$$S_j * C_j = P_j$$

أما بالنسبة للأسعار في البلد الثاني فتساوي:

$$S_2 * Ca_2 = pa_2$$

$$S_2 * cb_2 = pb_2$$

$$S_2 * c_j = p_j$$

وعلى إفتراض أن النسبة $\frac{S_2}{S_1.R} = 0.5$ وأن التكاليف المتمثلة في كميات العمل المنفقة هي كالتالي:

جدول رقم 02 : تكاليف إنتاج السلع A J في البلدين 1 و 2

الوحدة:س ع

المنتجات	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J
البلد 1	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
البلد 2	230	220	210	200	120	100	80	60	40	20

المصدر : M.E.BENISSAD, OP cit , P 187

بمقارنة التكاليف كما في المثال السابق أي $\frac{cb_1}{cb_2} < \frac{ca_1}{ca_2}$ إلخ
نحصل على النسب التالية:

$$0.47 = \frac{Cc_1}{Cc_2} \quad 0.45 = \frac{100}{220} = \frac{Cb_1}{Cb_2} \quad 0.43 = \frac{100}{230} = \frac{Ca_1}{Ca_2}$$

$$1 = \frac{Cf_1}{Cf_2} \quad 0.83 = \frac{Ce_1}{Ce_2} \quad 0.5 = \frac{Cd_1}{Cd_2}$$

$$2.5 = \frac{Ci_1}{Ci_2} \quad 1.67 = \frac{Ch_1}{Ch_2} \quad 1.25 = \frac{Cg_1}{Cg_2}$$

$$5 = \frac{Cj_1}{Cj_2}$$

اعتمادا على الشرط الضروري للتبادل المتوصل إليه في المثال السابق والمتمثل في ضرورة تحقق المتراجحة

حتى يتمكن البلد 1 من تصدير المنتج A للبلد 2 ويستورد منه المنتج B، فإن البلد الأول يصدر كل المنتجات التي تكون تكاليفها المقارنة أعلاه أقل من النسبة $\frac{S_2}{S_{1.R}}$ ، أي أقل من 0.5 في هذه المثال ويستورد المنتجات التي تكون تكاليفها المقارنة أكبر من هذه النسبة. وعليه فإن البلد الأول من صالحه أن يصدر المنتجات A, B, C ويستورد E, F, G, H, I, J، أما المنتج D فلا يكون هناك تبادل بخصوصه لأن تكلفته بين البلدين

$$0.5 = \frac{S_2}{S_{1.R}} = \frac{Cd_1}{Cd_2}$$

***نقد د.ريكاردو:**

لقد واجهت نظرية د.ريكاردو للتجارة الدولية إنتقاد العديد من الكتاب ونصنف في هذا المبحث الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية في مجموعتين الأولى تتعلق ب:

— ثبات التكاليف

— إستمرار الميزة النسبية على المدى الطويل

— إعتقاد د.ريكاردو على عامل إنتاجي واحد وهو العمل

— سهولة إنتقال عوامل إنتاج داخليا

أما المجموعة الثانية فتتكون من الانتقادات التي إنطلق منها ج.س ميل في نظريته للقيم الدولية.

-المجموعة الأولى:

إستبعد د.ريكاردو التكاليف المتغيرة في عمله وإعتبرها ثابتة ولكن هذه الفرضية وضعت للتبسيط لأن د.ريكاردو لا يجهل وجود تكاليف متغيرة، وعلى إعتبار أن تكلفة المنتج لا تبقى ثابتة على المدى الطويل في عالم متطور إستمرار تكنولوجيا، فإن الميزة النسبية قصيرة المدى لا تؤدي بالضرورة إلى ميزة نسبية طويلة المدى

إعتمد د.ريكاردو على عامل إنتاجي واحد وهو العمل، حيث عبر عن التكاليف بكميات العمل المنفقة لإنتاج وحدة ما وتعامل مع هذه التكاليف كمعطيات بحيث لم يوضح لماذا تنتج بريطانيا النسيج بتكاليف أعلى من البرتغال، ولم يظهر الأهمية الإقتصادية الناجمة عن تنويع المنتجات وإنما ركز د.ريكاردو في نظريته على المنتجات التي يمكن تصديرها

إعتبر د.ريكاردو أنه من السهل على العوامل الإنتاج الإنتقال من منطقة لأخرى داخل نفس البلد، ولكن إختلاف المداخل من قطاع لآخر ومن جهة لأخرى يجعل من هذه التنقل الداخلي أمرا نسبيا.

-المجموعة الثانية:

لقد إهتم د.ريكاردو في نظريته للتجارة الدولية بميدان الإنتاج فقط، بينما وسع ج.س ميل تحليله إلى ميدان التداول وحاول أن يظهر دور العرض والطلب وأثر مرونتها على تحديد نسبة التبادل الدولي.

إعتبر د.ريكاردو أن عملية إقتسام الفوائد بين الدول المشاركة في التبادل الدولي مسألة ذاتية و لا يمكن تحليلها بطريقة علمية، بينما بين ج.س أن البلد الذي يستفيد أكثر من التبادل الدولي هو البلد الذي يكون الطلب الدولي على منتوجاته أكبر والذي يطلب أقل ما يمكن من المنتجات من البلدان الأجنبية.

ثانيا: النيوكلاسيك

لقد اتفق الكلاسيك على أن التبادل الدولي لا يتم إلا إذا توفر شرط اختلاف التكاليف النسبية، ولكنهم لم يعطوا تفسيراً دقيقاً لهذا الاختلاف، فلقد أرجعه د. ريكاردو لاختلاف المستوى والعلمي والتكنولوجي واختلاف البيئة والمناخ من بلد لآخر ولقد انتبه ج.س. ميل لهذه المشكلة حيث كتب :

"يوجد العديد من الأشياء التي يمكن إنتاجها محلياً دون مشاكل وبأي كمية نريد، ولكن بالرغم من ذلك نستوردها من الخارج، التفسير الذي يعطي عادة هو انه من المفيد استيرادها على إنتاجها محلياً وهو السبب الحقيقي، ولكن حتى هذا السبب يتطلب شرحاً أكثر".

فأتى كل من هكشر وأولين بالتفسير المنتظر مرجعين اختلاف التكاليف النسبية لاختلاف توفر كل بلد على العوامل الإنتاجية.

1- نموذج هكشر- أولين- سامويلسون:

قبل التطرق لجوهر النموذج نستعرض أولاً أهم الفرضيات المعتمدة من طرف الباحثين:

- يضم النموذج بلدين ينتجان سلعتين وعاملين للإنتاج أو أكثر متماثلين في البلدين.
- حرية الانتقال من بلد لآخر للمنتوجين وتوفر المنافسة التامة.
- عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد لآخر وبالتالي يكون لكل بلد حجم ثابت من هذه العوامل.
- المنتجان هما إما كثيفان من رأس المال أو كثيفان من العمل.
- عمليات الإنتاج هي نفسها الشيء الذي يفترض نفس التطور التكنولوجي وتأهيل متماثل لليد العاملة بالنسبة للبلدين.
- المردودية ثابتة، بحيث أن التكاليف وأسعار السلع ليست تابعة لحجم الإنتاج.
- اعتماد هكشر وأولين على التحليل بالنقود ورفضهما التقييم بقيمة العمل.
- هناك اختلاف في أسعار العوامل بين البلدين وهذا راجع إلى اختلاف مدى توفر العوامل في البلدين.

جوهر نظرية هكشر - أولين- سامويلسون:

يرتكز هذا النموذج على مدى اختلاف توفر كل بلد على عوامل الإنتاج وليس على اختلاف التكاليف النسبية، ويسمى بنظرية هكشر- أولين- سامويلسون، لأنه تم على أيدي هؤلاء الاقتصاديين.

ففي سنة 1919، كتب هكشر مقالاً يقول فيه أنه إذا كانت البلدان تتوفر على كميات مختلفة من عوامل الإنتاج، فإنه من صالح كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب كميات كبيرة من العامل الوفير واستيراد السلع التي تتطلب كميات من العامل النادر نسبياً.

المساهمة الثانية كانت سنة 1933، وهي مساهمة السويدي أولين الذي أظهر أن إستمرارية التبادل الحر للسلع تؤدي إلى تعديل أسعار العوامل الإنتاجية في كل البلدان، لأن الاستعمال المكثف للعامل الوفير يؤدي إلى ندرته تدريجيا، وبالتالي ترتفع أسعاره، أما العامل النادر فتتخفف أسعاره نسبيا بفعل عدم توفر الطلب عليه، لتتساوى أسعار العامل النادر مع أسعار العامل الوفير.

تكمن أهمية هذه النظرية في كونها تظهر أن التبادل الحر للسلع يمكن أن يعتبر كبديل للتبادل الحر للعوامل الإنتاجية، بما أن تبادل السلع يؤدي إلى تعادل أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي يمكن اعتبار أن التجارة الخارجية هي حل لمشكل الندرة النسبية لعوامل الإنتاج. أما سامويلسون، فلقد أثبت نتائج أولين الخاصة بتعادل أسعار العوامل الإنتاجية بواسطة المبادلات الخارجية من خلال أعماله وأكد أن التجارة الدولية لا تضمن الحصول على أرباح لجميع الدول المتبادلة وبنفس الحجم، بل إن استفادة البعض تكون على حساب البعض الآخر.

وقبل أن نتطرق لصياغة نموذج هكشر-أولين-سامويلسون، ندرج أولا المفهومين الأساسيين الواردين في هذه النظرية والمتعلقين بالندرة، وبالكثافة من عوامل الإنتاج.

يكون العامل الانتاجي k وفيرا إذا كان سعره منخفضا في بلد ما عن سعره في بلد آخر ويكون نادرا إذا كان سعره مرتفعا في بلد ما عنه في البلدان الأخرى، والمفهوم الثاني خاص بالكثافة من العوامل، فتكون المنتجات ذات كثافات مختلفة إذا لم تكن تحتوي على نفس الكميات من عوامل الإنتاج.

وعلى أساس هذين المفهومين يصاغ نموذج هكشر-أولين-سامويلسون كالتالي:
"في اقتصاد مفتوح، من صالح كل بلد يتمتع بميزة نسبية، التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يتطلب صنعها العوامل الإنتاجية المتوفرة نسبيا بكثرة".

أي أن سعر العامل الإنتاجي النادر نسبيا يكون مرتفعا، وسعر العامل الوفير يكون منخفضا، وعليه يتخصص كل بلد في النشاطات الاقتصادية التي تستعمل العوامل الإنتاجية المتوفرة بكثرة والتي يكون سعرها منخفضا، الشيء الذي يسمح بالحصول على تكلفة إنتاج منخفضة، وبالمقابل يستورد المنتجات التي يتطلب إنتاجها عوامل إنتاجية نادرة نسبيا

بما أن هكشر وأولين اعتمادا على النقود في تحليلهما فإنه يجب على البلد أن يوفر سلعه بسعر منخفض عن السعر المطبق دوليا حتى يتمكن من تصديرها ويستورد السلع التي ينتجها بسعر مرتفع بالمقارنة مع الأسعار الخارجية ولقد افترضنا ما يلي:

-بلدان X و Y ومنتوجان 1 و 2.
 - PX_1 ، PY_1 هي أسعار المنتج 1 في البلدين X و Y على التوالي.
 - PX_2 ، PY_2 هي أسعار المنتج 2 في البلدين X و Y على التوالي.
 -يصدر البلد X المنتج 1 ويستورد المنتج 2.
 هذه الفرضيات تجعل من المتراجحات التالية محققة:
 (1)..... $1 > \frac{PX_1}{PY_1}$ ومنه $PY_1 > PX_1$
 (2)..... $1 < \frac{PX_2}{PY_2}$ ومنه $PY_2 < PX_2$
 من المتراجحتين (1) و (2) تتحقق المتراجحة التالية:

$$\frac{PY_1}{PY_2} > \frac{PX_1}{PX_2} \text{ أي أن } \frac{PX_2}{PY_2} > 1 > \frac{PX_1}{PY_1}$$

هذه المتراجحة تعني أن السعر النسبي للمنتوج 1 بالنسبة للمنتوج 2 في البلد X أقل من السعر النسبي للمنتوج 1 بالنسبة للمنتوج 2 في البلد Y ، وعليه يقوم البلد X بتصدير المنتج 1 واستيراد المنتج 2.

هذه النتيجة تشبه نتيجة، د.ريكاردو للتكاليف النسبية والفرق الوحيد هو ان هذا التحليل اعتمد على اختلاف الأسعار النسبية بينما تحليل د.ريكاردو اعتمد على اختلاف التكاليف النسبية.

فسر هكشر وأولين اختلاف الأسعار باختلاف توفر كل بلد على عوامل الإنتاج، لان أسعار عوامل الإنتاج تتأثر مباشرة بعوامل العرض والطلب.

ويطمئن أولين-في هذا السياق- البلدان غير المتطورة عندما يبين أن عدم توفرها على رأس المال لا يعتبر عائقاً لنموها، لأن توفرها على اليد العاملة يشكل ميزة نسبية لتجارها مع البلدان الغنية من رأس المال.

حاول سامويلسون البرهان على نتيجة أولين والمتعلقة بتعادل أسعار العوامل الإنتاجية، ثم أكد سامويلسون فيما بعد أن التجارة الخارجية ليست مفيدة للجميع بنفس الدرجة، فإذا كانت مربحة للبعض، فيكون هذا على حساب البعض الآخر، ويقترح فرض تعريفه على الواردات لرفع مكافأة العامل النادر كما نقرأ:

"إن فرض تعريفه على الواردات في اقتصاد يكون فيه التبادل حراً، يؤدي على رفع المكافأة الحقيقية للعامل النادر". وبعد مشاركته هذه، أصبح النموذج يسمى نموذج هكشر-أولين-سامويلسون.

لقد أدت هذه النظرية القوية على جلب اهتمام العديد من اقتصادي تلك الفترة واهم مساهمة هي تلك المتعلقة باختبار ليونتييف الذي أراد أن يؤكد نتائج هكشر-أولين-سامويلسون من خلال دراسته الإحصائية التي غطت صادرات وواردات أمريكا.

ثالثا: النظريات الحديثة:

لقد تعرض الاقتصاديون المهتمون بميدان التجارة الدولية في الفترة ما بعد الكلاسيك والنيوكلاسيك إلى عوامل لم تتطرق لها المدارس السابقة، محاولين بذلك إعطاء تفسيراً أقرب ما يمكن للواقع وللعناصر التي تحكم وتسير المبادلات الدولية. فمنهم من اعتمد على دور الطلب، ومنهم من ركز على التطور التكنولوجي الذي يمنح ميزة للبلدان المخترعة في احتكار المبادلات الدولية لصالحها (لفترة معينة) ومنهم من اعتمد على النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وأعطى تفسيراً حديثاً للتجارة الدولية مركزاً على درجة تأهيل اليد العاملة. وهذا ما سنتناوله في النقطة التالية.

1-ليندر - دور الطلب:

قام ليندر بدراسته سنة 1961 وانطلق من فكرة أنه إذا كان التوفر على عوامل الإنتاج يحدد المبادلات الخاصة بالمواد الأولية، حسب ما جاء في نظرية هكشر-أولين-سامويلسون، فإن الطلب هو الذي يفسر مبادلات المنتجات المصنعة، محاولاً تفسير المبادلات الخاصة بالسلع المصنعة والتي تشكل أكبر نسبة في المبادلات الدولية الحالية. إن ظروف الإنتاج ليست مستقلة عن ظروف الطلب بل هي تابعة لها. فلا يمكن إنتاج أي سلعة إذا لم تكن محل طلب قوي فكلما كان الإنتاج أكثر فاعلية كلما كان الطلب أكثر حجماً.

وحيث أن السوق الدولي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلي، يصبح الطلب الداخلي، شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافياً لكي يصدر أي منتج، أي لا يمكنهم تصدير أي سلعة إلى الخارج إلا إذا كان هناك طلب قوي عليها.

أما العنصر الثاني الذي ركز عليه ليندر فهو تشابه الطلبات الدولية واعتباره يشجع المبادلات الدولية حسب رأيه، فإذا كانت طلبات المتعاملين متماثلة، فإن صادرات البعض هي واردات البعض الآخر، ويصبح، حجم المبادلات أكثر أهمية، فكلما كانت طلبات البلدان متشابهة كلما تاجرت مع بعضها البعض أكثر فأكثر. ويمكن أن تصبح المنتجات المتبادلة هي نفسها، تختلف فقط من حيث نوعيتها أو درجة تعقدها

أما فاعلية الإنتاج التي تنمي الطلب الداخلي فتتأثر حسب ليندر بمجموعة من العوامل:

-الميزة في إمكانيات استغلال المواد الأولية.

-التنافس بين المتعاملين.

-اقتصاديات الحجم (وفورات الحجم).

-التوفر على العوامل الإنتاجية المختلفة.

-التنافس الاحتكاري.

هذه الفاعلية مرتبطة بالشرط الضروري والمتمثل في وجود طلب داخلي يخلق التبادل.

ما يلاحظ عل مساهمة ليندر هو انتقاله من ظروف الإنتاج التي كانت محل اهتمام المنظرين السابقين إلى ظروف الطلب، حيث لم يعط أهمية كبيرة لتكاليف الإنتاج بل فضل الاعتماد على ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل معتمدا على الأسس التنافسية التي لا تعتمد على السعر أو تكلفة المنتج. واعتمد على السياسة التسويقية ودورها الفعال في إدراك وتنشيط حاجيات المستهلكين لخلق الطلب على المنتجات، والمنتج هو العنصر الأساسي الذي اعتمد عليه فرنون في نظريته لدورة حياة المنتج في التجارة الخارجية.

- 2-نظرية دورة حياة المنتج والتجارة الدولية(ر.فرنون):

تقدم فرنون سنة 1966 من "Harvard Business School" بنظرية دورة حياة المنتج في التجارة الدولية والاستثمار ليظهر أن هيكله المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل دورة حياة هذا المنتج.

تعتمد هذه النظرية على كون الوصول إلى المعارف الجديدة ليس مجانا ولا فوريا، وأن الميزة النسبية تعتمد على القدرة غير المتكافئة للأمم على استيعاب التطور التقني، وإلى تحويل هذا التطور إلى اختراعات تكنولوجية تؤدي إلى إنتاج سلع جديدة، وإلى نشر هذه الاختراعات تدريجيا من خلال التجارة الخارجية. عادة ما تتم هذه الاختراعات في البلدان الصناعية الكبرى القادرة على الاختراع بفضل ما تتوفر عليه من منشآت قاعدية، موارد مالية، مادية، بشرية متمثلة في يد عاملة جد مؤهلة وأسواق وطنية واسعة تستوعب المنتجات الموزعة. ولقد اعتمد فرنون على عاملين أساسيين في نظريته هما:

أولاً: أن التطور التقني كعامل لنمو رأس المال نادر ومكلف ويتوزع بطريقة غير متساوية بين الصناعات، وبين الأمم.

ثانياً: إن المجهودات المبذولة في البحث والتطوير تؤدي إلى خلق منتجات جديدة يتم تبادلها على المستوى الدولي بمراحل تشبه مراحل دورة حياة المنتج.

إن العامل الجديد الذي أدخله فرنون هو عامل الاختراع عكس الكلاسيك الذين اعتمدوا على فرضية المعرفة التامة بعمليات الإنتاج على المستوى الدولي وعدم وجود أسرار خاصة بطرق الإنتاج والتي تعتبر فرضية غير واقعية، أما فرنون فلقد أعطى أهمية بالغة لعامل الاختراع، فالبلدان التي تتمتع بالتقدم التكنولوجي تخرع سلعا ومنتجات جديدة تضمن لها الاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير هذه المنتجات.

ويمكن إيضاح دورة حياة المنتج وأثرها على التصدير وعلى المبادلات الدولية عموما كما يلي:

1- في المرحلة الأولى: الظهور:

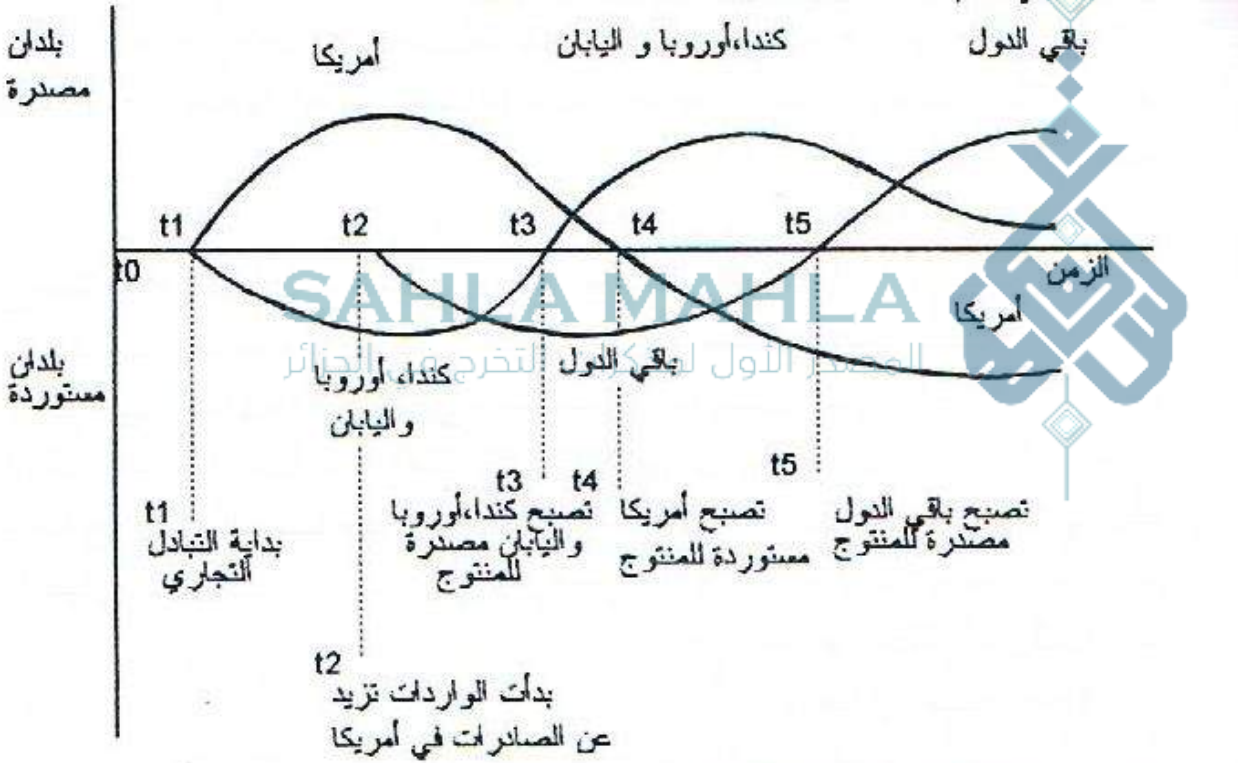
عن المستوى العالي للمداخل والتكلفة المرتفعة لعامل العمل تحت على كل اختراع يهدف إلى إشباع طلبات المستهلكين من جهة وإحلال العمل برأس المال في عمليات الإنتاج من جهة أخرى.

بعدما يتم اختراع يبعث المنتج الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية مركز الاختراع حسب فرنون. يكون الطلب على هذا المنتج محدود وغير مرن بالنسبة للأسعار في بداية عرض المنتج الجديد وهذا نظرا لعدم معرفة المنتج الجديد، ومع مرور الوقت يتم التعرف على المنتج واختباره داخل الدولة المخترعة.

وتظهر دورة حياة المبادلات التجارية في الشكل الموالي:

دورة حياة المبادلات التجارية
كندا، أوروبا واليابان

شكل بياني رقم: 4
بأقي الدول



المصدر: A.M.RUGMAN, Op cit, P.44.

هذا الشكل يبين بوضوح دورة حياة الصادرات والواردات حسب المناطق:

-تصدر أمريكا-مركز الاختراع-المنتج الجديد لوحدها في المرحلة t1 وتستورده البلدان الصناعية الأخرى، نظرا لمرونة طلبها، ولتقارب مستوى الاستهلاك بينها وبين أمريكا، ثم يبدأ باقي العالم بعد المرحلة t2 في اكتشاف واستيراد المنتج الجديد.
-في المرحلة T3 تبدأ البلدان الصناعية والمتمثلة في كندا، اليابان وأوروبا في إنتاج المنتج الجديد.

-في المرحلة T4 تنتقل أمريكا من مصدر للمنتوج إلى مستورد له مع بلدان باقي العالم، فتتخلى عن إنتاج هذا المنتوج وتتحول إلى إنتاج سلع أخرى.
-تصدر بلدان باقي العالم المنتوج الجديد في المرحلة T5 أي في مرحلة التراجع.
إذن فالتطور التكنولوجي يتحول تدريجيا من أمريكا إلى البلدان الصناعية الأخرى، ثم إلى البلدان الأقل تطورا. وعمليات الاستيراد والتصدير تتم بالتناوب بين البلدان حسب درجة التطور.

2-مرحلة التطور والنمو:

يتم تصدير المنتوج من طرف المؤسسة المخترعة التي تحتكر الإنتاج والتصدير للخارج في هذه المرحلة وبمرور الوقت يزداد الطلب بوتائر معتبرة ويصبح أكثر مرونة بالنسبة للأسعار. تحاول المؤسسة المخترعة تمديد وضعيتها الاحتكارية هذه وهذا ما يتم في المرحلة القادمة.

3-مرحلة النضج:

تتشر تقنيات وطرق إنتاج هذا المنتوج، لتبدأ فروع المؤسسة المخترعة بالخارج عملية الإنتاج حيث يصبح هذا المنتوج متوفر بكثرة وتتمكن المؤسسات المنتجة من تخفيض التكاليف، وهذا لا يمنع من تنويع المنتوج وانتشار استهلاكه في البلدان المصنعة ذات المستوى المعيشي العالي وبالتالي فإن إنتاج هذا المنتوج لا يبقى حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية، لأن تطور الطلب على هذه المنتجات والربح الذي يوفره تصديرها والناجم عن التفوق التكنولوجي يكون محفزا للمؤسسات التي تبحث على التمكن من التكنولوجيا الجديدة.

4-مرحلة التراجع:

هي المرحلة التي يكون فيها المنتوج موحد النمط (Standardisé) والسوق معروف بشكل جيد، يصبح الإنتاج أكثر مردودية في الخارج ويتحول المنتجون بالخارج إلى منافسين حقيقيين داخل سوق الدولة المخترعة وذلك لتوفير اليد العاملة وبأجور منخفضة، عند ذلك تبدأ عملية إستيراد الدولة المخترعة للمنتوج وتتحول هي على إنتاج منتجات أخرى لأسباب التالية: التوجه لإنتاج سلع جديدة والتخلي على السلع القديمة، بلوغ الطلب الوطني نقطة التشبع وظهور طلب جديد يجب إشباعه.

تظهر نظرية فرنون أن اختلاف درجة التطور التكنولوجي يمكن ان يفسر توزيع المزايا النسبية وحقيقة المبادلات المتشابهة للمنتجات ذات الأعمار التقنية المختلفة، وأن التجارة الدولية تعتبر كعامل لنقل الاختراعات.

ما يلاحظ على نظرية فرنون هو ابتعادها عن نتائج هكشر-أولين-سامويلسون، فبالنسبة لفرنون، الندرة النسبية لعامل رأس المال في البلدان النامية لا يشكل عائقا بالنسبة

لفرنون، الندرة النسبية لعامل رأس المال في البلدان النامية لا يشكل عائقا للاستثمار الأجنبي، بما أن المؤسسة الأجنبية تستطيع دوما إيجاد رأس المال الذي تحتاجه سواء من خلال مواردها الخاصة، أو في السوق الدولية لرؤوس الأموال، أي أن فرنون لا يعارض مثل هكشر-اولين-سامويلسون فرضية الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج بل يعتمد عليها في نمودجه.

الشكل: بعض المضامين التطبيقية لمفهوم دورة حياة الخدمة في تخطيط الإستراتيجية التسويقية

المرحلة في دورة حياة الخدمة بعض السيناريوهات	مرحلة التقديم	مرحلة النمو	مرحلة النضوج	مرحلة الإنحدار
خصائص سوقية				
-المبيعات	منخفضة	متنامية بسرعة	متنامية ببطء	
-الأرباح	لا تذكر	متنامية بسرعة	متناقصة	منخفضة أو معدومة
-التدفقات النقدية	سلبية	معتدلة	عالية	منخفضة
-المستهلكون	إبتكاريون	سوق كبيرة		
-المنافسون	قليلون	متزايدون	كثيرون	متناقصون
-عناصر الاستراتيجية التسويقية				
-الركيزة الإستراتيجية	توسيع السوق	التغلغل في السوق	الدفاع عن الحصة السوقية	الإنتاجية
-النفقات التسويقية	عالية	عالية بنسب متناقصة	متناقصة	منخفضة
-الركيزة الترويجية	إدراك السلعة	تفضيل السلعة	الولاء للسلعة	
-التوزيع	محصور	كثيف	إنتقائي	إنتقائي
-الأسعار	عالية	أقل من مرحلة التقديم	أدنى مستوى	
-السلعة	أساسية	مطورة	مميزة	

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات BALANCE DES PAIEMENTS

إن تعامل البلدان فيما بينها في مجال المعاملات الاقتصادية يقتضي حصول الدولة مقابل صادراتها من السلع والخدمات والذهب، دخول رؤوس الأموال الأجنبية، فتستخدم هذه العملات للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بجميع أنواع الواردات، هذه المعاملات الدولية تحتاج إلى سجل محاسبي يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم، ومستوى النشاط الاقتصادي داخل الدولة، إنه ميزان المدفوعات.

الكفاءات المستهدفة

يهدف هذه المحور إلى تمكين المتعلم من اكتساب المهارات والقدرات التالية:

— الإلمام بكل الجوانب التقنية المرتبطة بميزان المدفوعات بصفته وثيقة رسمية تخضع للقواعد والمبادئ المعروفة في ميدان المحاسبة.

— القدرة على استنتاج هذه الوثيقة من خلال تفسير مختلف المجاميع تفسيراً اقتصادياً.

— تمييز وقياس الاختلالات وأسباب حدوثها.

عناصر المحور

1 — مفهوم الميزان وأهميته

2 — مكونات ميزان المدفوعات

3 — التفسير الاقتصادي لميزان المدفوعات

4 — اختلال ميزان المدفوعات

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1- مفهوم الميزان وأهميته:

قبل التطرق إلى مكونات ميزان المدفوعات والتفسير الاقتصادي لمختلف أرصده، يجدر بنا التطرق إلى مفهوم وأهمية هذه الميزان.

1-1 : مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرّف "دومينيكا سلفاتور" ميزان المدفوعات على أنه سجل منتظم لجميع المعاملات الاقتصادية للبلد مع العالم الخارجي في سنة معينة

ويعرفه الاقتصادي سامويلسون بأنه " سجل منظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين، في فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة"

ويبرر لنا من خلال التعريفين، بعض المصطلحات الأساسية التي يجب الوقوف عندها وهي:

1-1-1 : المعاملات الاقتصادية

طبيعتها مختلفة، فمنها ما يستلزم تصدير أو استيراد السلع والخدمات ومنها ما يستلزم بيع وشراء الأصول بجميع أشكالها (النقود، المخزونات، المصانع،الخ)، بحيث أن ميزان المدفوعات يسجل جميع المدفوعات والمتحصلات التي تؤدي حاضراً أو مستقبلاً إلى تسوية نقدية، هذا بالإضافة إلى تسجيل المعاملات التي ليس لها مقابل.

1-1-2 : عنصر الإقامة

يقصد بالمقيمين جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تربطهم علاقات وثيقة بإقليم الدولة مهما كانت جنسيتهم، ويخضعون لقوانينها ولهم مصلحة على الإقليم الاقتصادي الجمركي

و السياسي للبلد من خلال قيامهم بالعمليات الاقتصادية لمدة سنة أو أكثر، أما غير المقيمين فهم أولئك الذين يعيشون خارج إقليم الدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم الأساسي خارج حدود البلد كالسواح وأعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية... الخ ، على هذا الأساس، تعتبر المعاملات الاقتصادية التي تتم بين هذه الوحدات الاقتصادية والمقيمين، بمثابة التعامل بين الداخل والخارج فتسجل في ميزان المدفوعات.

1-1-3: سنوية الميزان

يغطي عادة الميزان المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال السنة الميلادية، وليس هناك قاعدة تحدد تاريخ بداية السنة، فمن البلدان من يتخذ بداية شهر جانفي لتقييد العمليات في ميزان المدفوعات ومنها من يبدأ خلال السنة.

1-2 : أهمية ميزان المدفوعات

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:

- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير، فإذا سجل الميزان حالات عجز معتبرة، استوجب على البلد اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الواردات.
- يوفر معلومات عن المعاملات الاقتصادية التي يترتب عنها التزامات إتجاه الغير، ويوضح تلك المعاملات التي تتيح وسائل نقدية لتغطية هذه الالتزامات.
- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي.
- يسمح بتوقع تطور أسعار الصرف، إذ أن تحقيق الفائض بصفة مستمرة ينعكس إيجابا على سعر صرف عملة البلد (تحسين قيمة العملة في حالة سعر الصرف مرن والرفع من قيمة العملة في حالة ثبات سعر الصرف)، وتحقيق العجز معناه تدهور قيمة عملة البلد في حالة سعر صرف مرن والتخفيض في حالة ثبات سعر الصرف.
- يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة وفق المعلومات التي يتيحها ميزان المدفوعات عن الوضع الدولي للبلد، فقد يلجأ بلد ما نتيجة العجز الهام الذي يعانيه الميزان، إلى فرض الرقابة على الصرف مثلا.
- يسمح أيضا، بتحديد طبيعة وبعض العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، إذ يظهر ميزان مدفوعات الولايات الأمريكية، الحصة الهامة التي يحوزها هذا البلد في التجارة العالمية، الشيء الذي أكسب الدولار ثقله المعروف في تسوية المدفوعات الدولية.
- هو أداة لتقييم وتفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة المرتبطة بالاقتصاد العالمي من خلال البيانات الواردة فيه.
- يعتبر مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية في حالة عدم التوازن أو الاختلال الدائم.

2- مكونات ميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي تنشئ متحصلات ومدفوعات من العملات الأجنبية، إلا أن هذه المعاملات تختلف من حيث طبيعتها وبالتالي تختلف البنود التي تقيد فيها هذه المعاملات، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج، إذ أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل مرتين، في الجانب الدائن (+)، إذا ترتب عليها زيادة دائنية الدولة أو نقص مديونيتها إتجاه الخارج، وفي الجانب المدين (-)، إذا ترتب عليها زيادة مديونية الدولة أو نقص دائنياتها إتجاه الخارج، فيكون من الناحية المبدئية مجموع القيود الدائنة مساوي لمجموع القيود المدينة، بمعنى أن الرصيد الحسابي هو دائما معدوم.

وما تجدر الإشارة إليه، أن هياكل موازين مدفوعات الدول متباينة فيما بينها من حيث كفاءات تصنيف بياناتها، مما يصعب عملية تقييم آثار المعاملات الاقتصادية الخارجية على الأوضاع المحلية، بالإضافة إلى صعوبة القيام بمقارنة بيانات الموازين لمختلف الدول، لذا يحاول صندوق النقد الدولي جاهدا، توحيد المفاهيم وإتباع طريقة موحدة في إعداد ميزان المدفوعات.

على العموم، يمكن تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى ما يلي:

I - الحساب الجاري

يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) والمعاملات غير المنظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

1- الميزان التجاري

يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية، وبياناته متاحة في أي وقت، ويشمل هذا البند عمليات تصدير واستيراد السلع التي يتم تقييمها أساس (FOB) يكون الميزان التجاري في حالة فائض، لما تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات، ويسجل حالة عجز عندما تزيد الواردات عن الصادرات، وعادة ما يتم حساب معدل تغطية الصادرات للواردات من خلال العلاقة التالية:

$$100 \times \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}}$$

2- ميزان الخدمات

يقيد هذا الحساب الحقوق والديون المترتبة عن تبادل مختلف أنواع الخدمات (مصاريف النقل والتأمين و خدمات البنوك وعوائد الاستثمارات ورسوم الموائى والرحلات إلى الخارج...الخ)، التي تقدمها الدولة إلى الدول الأخرى، فتسجل في الجانب الدائن أو التي تستفيد منها الدولة من طرف الغير، فتقيد في الجانب المدين.

• حساب التحويلات من جانب واحد

يقيد هذا الحساب مجمل التحويلات الخاصة والعمومية، وإلى الخارج بدون مقابل، سواء كانت في شكل موارد حقيقية أو مالية وتشمل التحويلات الخاصة والهبات والتبرعات والإعانات التي تقوم بها هيئات خاصة غير حكومية (دينية، ثقافية، خيرية...) أو الأشخاص مثل تحويلات دخول المهاجرين إلى بلدهم الأصلي، أما التحويلات العمومية، فيقصد بها الهبات والإعانات الاقتصادية والمالية والعسكرية والفنية التي يقوم بها القطاع العمومي من خلال هيئاته الرسمية إلى الدول الأجنبية. فيما يخص تسجيل هذه العمليات، فإن التحويلات الحكومية الحقيقية كالمعونات الغذائية مثلا، تقيد في الجانب الدائن من الميزان التجاري والقيود الآخر يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الحكومية بالنسبة للدولة المانحة، أما بالنسبة للدولة المستفيدة من هذه الإعانات، فإن حساب السلع يصبح مدينا، وحساب التحويلات الحكومية دائنا بقيمة هذه الإعانات.

II: حساب رأس المال

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتضمن انتقال رأس المال، سواء كانت أصول حقيقية أو مالية، يترتب عنها التزامات لاتجاه الدولة أو حقوق، فهي مدينة في الحالة الأولى، ودائنة في الحالة الثانية. ويميز عادة بين نوعين من المعاملات الرأسمالية:

1- طويلة الأجل

2- قصيرة الأجل

1- حساب رأس المال طويل الأجل

يسجل الحقوق والديون الناشئة عن تلك التدفقات الرأسمالية من وإلى البلد والتي تزيد مدة استحقاقها عن السنة، وتشمل:

— كل معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل و الاستثمار المحلي في الخارج

— القروض التجارية التي تفوق مدتها سنة

— شراء المقيمين لأسهم وسندات الشركات الأجنبية، وشراء غير المقيمين لسندات

الحكومية الوطنية، أو لأسهم سندات الشركات الوطنية

— القروض طويلة الأجل التي تقدمها السلطات الحكومية في الدولة ما للسلطات العامة

في دولة أخرى

— القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها حكومة أو هيئة عامة في دولة ما من

السوق المالي لدولة أخرى

تقيد الأموال التي تتدفق إلى داخل البلد (القروض الأجنبية الممنوحة والاستثمارات الأجنبية

وأقساط سداد القروض التي يمنحها الوطنيون للخارج...) في الجانب الدائن من حساب رأس

المال، فهي تمثل أرصدة من العملات الأجنبية، أما فيما يخص رؤوس الأموال التي تتحول إلى

الخارج (القروض الممنوحة للأجانب والاستثمارات المباشرة في الخارج...)، فتقيد في

الجانب المدين من حساب رأس المال الطويل الأجل .

2- : حساب رأس المال قصير الأجل

تشمل رؤوس الأموال القادمة من/أو المحولة إلى الخارج بهدف استثمارها لفترة معينة تقل عن السنة ، مثل القروض التجارية والودائع البنكية بالخارج أو الأجنبية في الداخل، وعادة هي أموال تبحث عن معدلات عالية لأسعار الفائدة أو تهدف إلى المضاربة من خلال التذبذبات التي تحدث في أسعار الصرف عر مختلف البلدان.

أما عن التسجيل المحاسبي، فهي تخضع لنفس المبدأ الذي ذكرناه في حساب رأس المال الطويل الأجل.

على العموم، فإن العملة المحلية تتأثر بوضعية الميزان الجاري وحساب رأس المال، إذ أن صادرات السلع والخدمات والهبات المقدمة والمتحصلات من رؤوس الأموال، تؤدي إلى عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف ومنه الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها، وفي الحالة المعاكسة يزداد عرض العملة المحلية فتتميل قيمتها إلى الانخفاض.

3- : حساب التسويات الرسمية

يشمل هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية، والتغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية للقطر خلال السنة بهدف إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات، عن طريق إجراء تعادل حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والمدينة، من خلال تحركات الاحتياطات الرسمية (الذهب و عملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة وحصة البلد من الذهب في صندوق النقد الدولي)، حيث يمكن الدولة صاحبة العجز أن تصحح ميزان مدفوعاتها عن طريق:

- إما تسديد قيمة العجز ذهباً أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطات من الصرف
- أو طلب قرض قصير الأجل من البلد الدائن، ومنه ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز

- أو تخفيض دائنية البلد اتجاه الاقتصاد الدولي
- أو الاستقراض، إما من بلد آخر أو من السوق المالية الدولية، أو من منظمة دولية كصندوق النقد الدولي من خلال حقوق السحب الخاصة
- أما الدولة التي تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها، فيمكنها أن تلجأ إلى إحدى الطرق التالية:
- زيادة احتياطات من الذهب والعملات القابلة للتحويل
- تقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، وبالتالي ترفع من دائنياتها الدولية
- تسديد الديون السابقة المترتبة على البلد صاحب الفائض.

على العموم يمكن القول، أن التحركات في الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، إذ يتحقق التوازن الحسابي بين مدفوعات الدولة ومتحصلاتها، لما يساوي بالقيمة المطلقة، رصيد حساب التسويات الرسمية مع مجموع الرصيد الصافي لكل من الحساب الجاري وحساب رأس المال.

إن الواقع العملي، يفرض استعمال بند مستقل يسمى "السهو والخطأ" يلجأ إليه محاسبو ميزان المدفوعات عندما لا تتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، نظرا لعدم قدرة النظام الإحصائي حصر قيم جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي

III توازن ميزان المدفوعات الفعلي

إن التوازن الفعلي لميزان المدفوعات لا بد أن يفهم على أنه ذلك الذي يتم بمنأى عن مثل تلك التحركات لرأس المال وخاصة تلك التي يكون الغرض منها الموازنة بين المتحصلات والمدفوعات وعليه يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن فعلي .
— إذا كان مجموع المتحصلات الناشئة عن حساب الدخل للعمليات الجارية (+) حساب التحويلات الرأسمالية المستقلة (الغير المخصص لموازنة) = (مجموع المدفوعات الناشئة عنهما).

هذا التوازن يتضمن حساب الدائنية والمديونية للبلد المعني وعليه يعتبر توازن في المدى القصير أما في المدى الطويل يمكن أن يختل هذا التوازن.
أما التوازن الفعلي فهو توازن في حساب المعاملات الجارية فحسب (توازن المدى الطويل).

جملة المتحصلات		جملة المدفوعات	
الميزان التجاري	200 - =	300	100 - =
ميزان الخدمات	70 - =	120	50 - =
ميزان المعاملات الجارية (حساب الدخل)			150 - =
ميزان العمليات الرأسمالية المستقلة	200 - =	130	70 + =
ميزان عمليات الموازنة	90 - =	10	80 + =
ميزان العمليات الرأسمالية			150 + =

IV -العجز الفعلي في ميزان المدفوعات:

وفي حالة الفائض (متحصلات أكثر من المدفوعات) تتدفق العملات الأجنبية والذهب إلى الدولة مما ينعكس أثره على رصيد الدولة (من العملات الأجنبية والذهب) أو على مركزها الدائن (تزداد دائنيته مع العالم الخارجي، مما يؤثر مرة أخرى على نشاطها الاقتصادي إلا إن هذه مسألة أخرى).

1-التفسير الاقتصادي لميزان المدفوعات:

يشمل ميزان المدفوعات ثلاث (03) أنواع أساسية من الأرصدة، يحمل كل منها دلالة اقتصادية واضحة وهي الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية والرصيد الاجمالي.

A-الرصيد التجاري:

يعبر الفرق بين الصادرات والواردات من السلع عن مكانة الدولة في التقسيم العالمي للعمل وتخصصها في التجارة الدولية، ويبين أيضا درجة إرتباطها أو تبعيتها للخارج وكذا درجة تنافسية صادراتها.

B-رصيد ميزان العمليات الجارية.

يعتبر هذا الرصيد ذا أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية، 'ذ يبرز ما إذا كان البلد يعيش "تحت أو فوق قدراته"، ففي حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له قدرة التمويل باعتبار أنه استطاع تكوين إِدّخار صافي من خلال تعامله مع الخارج.

أما في حالة تحقيق رصيد سالب، فمعناه أن البلد له إحتياج تمويل كونه يلجأ في هذه الحالة إلى إِدّخار خارجي (ادخار الغير).

مما سبق، يمكن اعتبار المعاملات الجارية مؤشرا مهما لقياس قدرات واحتياجات التمويل لاقتصاد ما.

C-الرصيد الإجمالي:

يشمل رصيد الميزان الشامل (الإجمالي) مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية، تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل وتدفقات رؤوس قصيرة الأجل للقطاع الخاص غير البنكي.

يعكس الرصيد الإجمالي التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن كل ما هو مسجل في الجانب الدائن من الميزان، يمثل طلبا على العملة المحلية مقابل عرض العملة الأجنبية، الشيء الذي ينتج عنه تحسن في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية المتعامل بها.

في الحالة المعاكسة، إذا ما سجلت العمليات الجارية (واردات) وعمليات رؤوس الأموال (صادرات) في الجانب المدين من الميزان، هذا يعني أن عرض العملة المحلية قد ارتفع، وارتفع معه الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقابل هذه العملات.

V-اختلال ميزان المدفوعات:

إذا كان التوازن الحسابي كما بيّناه سابقا، هو تساوي مجموع الحسابات المدنية مع مجموع الحسابات الدائنة، فإن التوازن الاقتصادي يركّز على بنود معينة لها دلالتها الاقتصادية دون أخرى ومنه يظهر العجز والفائض (الاختلال) في ميزان المدفوعات.

1 مفهوم الاختلال:

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، يعني الحالة التي يتحقق فيها التوازن بين الجانب الدائن والمدين في العمليات المستقلة، والاختلال هو تلك الحالة التي يظهر فيها فائض أو عجز في هذه العمليات المستقلة لا غير.

يقصد بالعمليات المستقلة، كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه في اتجاه معين، كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه وتشمل هذه العمليات.

* جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة قصد تحقيق رغبات المستهلكين.
* التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات الدخل،
* حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك وتحقيق الأرباح ونسب الفائدة المرتفعة.

* بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة والاستفادة من تغيرات أسعار الصرف أو تهريبها بدافع الحيلة والحذر.
أما باقي المعاملات فهي تابعة موازنة، هدفها إعادة التوازن في الميزان عندما يحدث اختلافا بين الجانب الدائن والجانب المدين، فهي ليست عمليات مستقلة ولكنها مشتقة من العمليات المستقلة كحركات الذهب في تسويته للميزان التجاري وكذا زيادة الاحتياط من العملة الأجنبية أو استعمالها.

نشير فقط إلى أن التقسيم بين العمليات المستقلة، وعمليات الموازنة ليس ثابتا، فقد يتغير من دولة إلى أخرى وأحيانا حتى في نفس الدولة (الفرق بين الماضي والحاضر).
على العموم، فإن تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يعني أن مجموع العمليات المستقلة الدائنة أكبر من مجموع العمليات المستقلة المدينة، والعجز في الحالة المعاكسة، لذا يلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه، إلى قسمين: المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
عمليات اقتصادية فوق الخط (عمليات مستقلة).
عمليات اقتصادية تحت الخط (عمليات مشتقة).

2: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات :

تتنوع الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها ميزان المدفوعات، باختلاف أسباب حدوثها، و لا يقتصر الاختلال على حالة العجز فقط كما يظنه البعض، ولكنه يشمل أيضا حالة الفائض .

يتحقق الفائض عندما يفوق مجموع إيرادات الدولة التزاماتها من العملات الأجنبية، وهذا يعني أن الدولة دائنة اتجاه باقي العالم، ولديها طاقات غير مستغلة، لكن يعمل الطلب المتزايد على صادراتها على الرفع من مستويات ظاهرة التضخم.

يدخل النشاط الاقتصادي في حلقة توسعية تتضمن اختلالا بين الأسعار والأجور، فتضطرب العلاقات بين فئات المجتمع، كما أن الفائض يمكن الأعوان الاقتصادية من اللجوء إلى الاستيراد لارتفاع دخولهم، ويمكن الأجانب باستغلال موارد الدولة ومجهودات عمالها، أي عملية لاستنزاف لطاقاتها وخيراتها الإنتاجية.

أما العجز، فهو تلك الحالة التي تكون فيها حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي غير كافية لتغطية التزاماتها، مما يعني أن الدولة مدينة للخارج، بحيث أنها تعتمد على وراثة من السلع

والخدمات رغم أن قدراتها وطاقتها الذاتية لا تسمح بذلك، فهي تعيش في العملة المحلية وانخفاض الطلب الأجنبي على صادراتها من السلع والخدمات... الخ.

على العموم، العموم ليس كل عجز هو شر وجب تقاذه، فمثلا تحقيق العجز في ميزان مدفوعات دولة نامية يعمل على تطوير اقتصادياتها خاصة في المراحل الأولى من التنمية، بحيث تستورد معدات وتجهيزات لبناء جهازها الإنتاجي.

عادة، نميز بين نوعين من الاختلالات، اختلال مؤقت يحدث نتيجة بعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل و لا يتكرر في السنة المالية أو فيما يليها من السنوات ويستدعي هذا الوضع بأية سياسة للتخلص منه، باعتبار أنه يزول بزوال الأسباب المنشئة له.

أما الاختلال الدائم، فهو ذلك لاختلال الذي يستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة.

1: الاختلال المؤقت

ينقسم بدوره إلى عدة أنواع نوجز فيما يلي:

أ/ **الاختلال العارض**: ناجم عن خلل طارئ أو عارض، سرعان ما يتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثها دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية، كحدوث كوارث طبيعية تصيب المحاصيل الزراعية لبلد معين، فتقل صادراتها مما يسبب عجزا في حسابه الجاري، بينما يزداد الطلب العالمي على نفس المنتجات في بلد آخر فيحقق فائضا.

ب/ **الاختلال الموسمي**: يحدث هذا النوع من الاختلال في البلدان التي تعتمد صادراتها على المنتجات موسمية في الفترة معينة من السنة، كأن ترتفع صادرات الغاز الطبيعي الجزائري خلال فصل الشتاء، و لا يتطلب علاج هذا الاختلال سياسة اقتصادية معينة، لأنه من الممكن أن يعود التوازن في نفس السنة.

ج/ **الاختلال الدوري**: عادة ما يصيب هذا النوع من الاختلال البلدان الرأسمالية، إذ يرتبط بفترات الرخاء والكساد في الاقتصاد، فحدوث العجز أو الفائض يعكس اختلالا دوريا نسبة إلى الدورة الاقتصادية، وتساهم التجارة الخارجية بقسط كبير في انتقال هذه التقلبات من الدولة إلى أخرى، خاصة إذا كان اقتصاد الدولة

محل الاختلال ذو مكانة هامة في الاقتصاد الدولي، ويتم علاج هذا الاختلال بإتباع سياسات نقدية و مالية ملائمة.

د/ **الاختلال الإتجاهي**: هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص، يصيب عادة موازين مدفوعات الدولة النامية، التي هي بصدد الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية والتجهيزات الإنتاجية والسلع الوسيطة، دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات، وعندها يحدث الاختلال الذي يتم تسويته عن طريق تحركات رؤوس الأموال.

2 : الاختلال الدائم

يفسر خبراء الصندوق النقدي الدولي هذا النوع من العجز بالإفراط في مستويات الطلب الداخلي الذي ينهك موارد البلد من احتياطياته الخارجية لتسديد قيمة وارداته، أو بسبب مستويات

التضخم العالية الناشئة من الإرتفاع المتواصل في الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، وهو ما يطلق عليه إسم "الاختلال الأساسي" ومعالجته تستلزم تصحيح سعر صرف العملة المحلية، بإعادة تقييمها نحو الإنخفاض (تخفيض قيمة العملة)، وعندما تكون مصادر الإختلال خارجية كارتفاع أسعار المواد الأولية أو ارتفاع معدلات الديون الخارجية، وصف العجز بالهيكلي، حيث أدخل هذا المفهوم بداية من السبعينات واستحدثت في شأنه عدة أدوات، قصد تصحيحه كآلية التمويل الممتد وغيره.

إذن، فالعجز الدائم هو إختلال جوهري يتسم بديمومة أسبابه والتمثل في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وتغير هيكل العرض والطلب الخارجيين على السلع والظروف الاقتصادية غير الملائمة والمتسمة بالديمومة والصدمات الخارجية... الخ.

تعاني معظم الدول النامية من الاختلال الدائم الحاد، فانجر عن هذا لاستنزاف الدولة لمواردها من العملات الأجنبية والذهب، فكان اللجوء إلى الإقتراض الخارجي بشتى أنواعه، مع لإمكانية الدخول في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.

أيضا، فأن الفائض المستمر الذي يسجله ميزان مدفوعات الدولة المتقدمة هو وضع غير مرغوب فيه وجب التخلص منه، كونه يعني تحمل دولة أخرى لعجز على مستوى نفس السجل المحاسبي، ذلك أن كل قيد يسجل في ميزان دولة ما يقابله قيد بنفس القيمة في ميزان الدولة الأخرى المتعاملة معها.

3 - أسباب الاختلال

إن أسباب الاختلال التي نتطرق إليها بالتحليل في هذا العنصر، تمس فقط تلك المؤدية إلى الإختلالات الجوهرية والتي تتطلب في غالب الأحيان تدخل هيئات نقدية دولية كصندوق النقد الدولي.

وحسب التشخيص النظري الذي يقدمه خبراء الصندوق لأسباب العجز، يتم التمييز بين مقاربتين:

- مقاربة إدارة الطلب.

- مقاربة إدارة العرض

1- مقاربة إدارة الطلب

تهتم بالمجاميع الضرورية لإحداث التوازن الاقتصادي، كعلاقة التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي، مع اعتبار التوازن الأول أساس التوازن الثاني.

❖ التفسير النقدي

يعود العجز في التوازنات الخارجية للبلد المعني إلى الزيادة (الإفراط) في الإصدار النقدي، ويمكن تفسير ذلك من خلال الانطلاق من الفرضيات التالية:

- تساوي الكمية المعروضة من العملة مع الكمية المطلوبة منها:

$$MO = Md$$

- المعروض النقدي الإجمالي يتمثل في مجموع تغير الإئتمان الداخلي المقدم للاقتصاد والخزينة، وتغير الإحتياطيات الأجنبية.

$$MO = \Delta C + \Delta R$$

(ΔR) رصيد ميزان المدفوعات.

• بما أن الطلب العملة دالة ثابتة بالنسبة للدخل، والعرض الداخلي للإئتمان مراقب من طرف السلطات النقدية، فإن التغيرات التي تحدث على مستوى الإحتياطات الأجنبية (ΔR) هي التي تؤدي إلى التوازن بين كميات النقد المعروضة وكميات النقد المطلوبة.

الحالة (1): عجز في ميزان المدفوعات $\Delta R < 0$ ، $\Delta C > Md$

الحالة (2): فائض في ميزان المدفوعات $\Delta R > 0$ ، $\Delta C < Md$

معنى ذلك، أن قيام السلطات النقدية بالتوسع النقدي (عرض العملة أكبر من الطلب عليها) يؤدي، في ظل اقتصاد تسوده حالة الاستخدام الكامل، إلى تخلص الأعوان الاقتصادية من مجوداتها السائلة بشراء سلع أو سندات من الخارج، مما يؤدي إلى تدهور الإحتياطات الخارجية، ويتحقق العجز في هذه الحالة نتيجة الإصدار المفرط للنقود.

وقد يؤدي العرض النقدي الفائض إلى التأثير على مستوى الأسعار، حيث يزداد الطلب الداخلي و الخارجي، وهذا الأخير يعمل على تقليص موجودات الدولة من العملة الأجنبية.

يتضح جليا، أن سبب العجز في ميزان المدفوعات هو التوسع الهام في الإئتمان وعدم التطابق بين طلب العملة والعرض الداخلي لها.

❖ التفسير المالي "الامتصاص" المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
يعتمد هذا التحليل على أية الدخل في تفسير الاختلال وربطه بعامل الامتصاص من خلال ما يلي:

$$(1) \longrightarrow Y = C + I + X - M$$

بحيث: Y : الدخل القومي

C : الاستهلاك

I : الاستثمار

X : الصادرات من السلع والخدمات و التحويلات إلى الخارج

M : الواردات من السلع والخدمات والتحويلات إلى الداخل

$$(X-M) = Y - (C + I) \longrightarrow (2)$$

B : الرصيد الجاري

A : الامتصاص الذي يعبر عن الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك والاستثمار

$$A = C + I \dots\dots\dots$$

ومنه نستخلص العلاقة التالية:

$$B = Y - A \longrightarrow (3)$$

وبالتالي فالعجز الحاصل في ميزان المدفوعات، ناتج عن الزيادة المفرطة في عامل الامتصاص (A) الذي يمثل الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار مقارنة بالدخل القومي أو الإنتاج المحلي ($A > Y$).

ويعزي هذا التحليل الزيادة في الطلب الكلي إلى الزيادة المعتبرة في مستوى الدخل، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى حدوث التضخم، باعتبار العرض الكلي ثابت نسبيا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



الفصل الثالث: نظام النقد الدولي

أولاً: صندوق النقد الدولي (IMF)

تكمن المبررات الحقيقية لإنشاء صندوق النقد الدولي في الظروف والتجارب والممارسات التي سادت بصورة واسعة في أوروبا عامة، في المجالات الاقتصادية، والمالية، والنقدية، بين الحربين العالميتين (1919-1939).

ومن أهم المشاكل التي اعترضت الدول في تلك الفترة، انهيار النظم النقدية، وتدهور شروط التجارة الدولية وتعبير عمليات الدفع، والتسوية، ومشكلة التنمية للدول المتخلفة اقتصادياً، ومشاكل العلاقات النقدية والمالية التي تمثلت بحروب التخفيضات في أسعار صرف العملات التي نشبت بين عملات الدول. ما أدى إلى الركود في حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال، أضف إلى ذلك مشكلة التضخم، وتخوله من ظاهرة محلية بحتة في نظام الذهب إلى سمة ملازمة لأداء الاقتصاد العالمي، ومسألة التسويق، الأغذية والمواد الأولية.

ولهذه الأسباب المتجمعة، وتلافياً لهذه الأوضاع واللافتات على نظام نقدي جديد من أهم ملامحه توفير حرية التجارة ومد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية، وإقامة أسعار الصرف ثابتة لا يجوز تبادلها إلا بعد استشارة الصندوق، والقضاء إلى الحد الممكن على القيود الكمية المفروضة على المعاملات الاقتصادية الدولية، وإلغاء الممارسات التمييزية في التجارة الدولية والعمل، إلا في حالات خاصة فقد اجتمع ممثلوا 44 دولة، في صيف 1944 في ولاية نيوهامبشر في الولايات المتحدة الأمريكية، في بريتون وودز، في مؤتمر دولي لمناقشة قواعد السلوك التي يتعين على الدول احترامها، والامتثال بها في مجال العلاقات المالية والتجارية.

1- هيكل صندوق النقد الدولي:

يتألف صندوق النقد الدولي من مجلس المحافظين (Board of Governors)

الذي يعتبر أعلى هيئة في الصندوق، ويتجمع مرة كل عام. أو بناء لطلب 15 عضواً، أو بناء لطلب أعضاء، يشكلون ربع الحصص. ويمثل كل دولة محافظ ومحافظ منوب، وغالباً ما يكون وزيراً للمالية لبلده أو حاكماً للبنك المركزي.

ويتمتع مجلس المحافظين بكافة السلطات اللازمة للإشراف على كافة شؤونه، غير أن ممارسة هذه السلطات عملياً عهد بها إلى مجلس المديرين التنفيذيين Executive Board فيم عدا تلك التي نص على الاحتفاظ بها صراحة لمجلس المحافظين، كقبول الأعضاء الجدد، ومراجعة الحصص، وتعديل قيم العملات، والتعاون مع المنظمات الأخرى، وتوزيع صافي الدخل، ومطالبة عضو بالانسحاب وتصفية الصندوق، والنظر في الاستخدامات.

أهداف الصندوق:

من أهداف الصندوق:

1- تشجيع وتنمية التعاون الدولي.

2- التنشيط المتوازن للتجارة الدولية.

3- ضمان ثبات أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيمة العملات، كون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية مع إمكانية الدول الأعضاء في الصندوق تعديل أسعار الصرف عملتها في بعض الظروف وفقا لشروط محددة وتحت الرقابة الدولية، وبهدف تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات.

مع الإشارة، إلى أن تعويم أسعار الصرف قد أفقد الصندوق السيطرة على تحركات أسعار الصرف، غير أن البلدان ما تزال ملازمة بإتباع قواعد السلوك التي يضعها الصندوق، وخصوصا تجنب الرقابة على الصرف، وتكتيكات افقار الجار المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية، تحقيقا للمصلحة السياسية والاقتصادية بين الأعضاء، والعمل على إزالة القيود المفروضة على الصرف التي تعرقل نمو التجارة الدولية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات الشرق في الجزائر

5- توفير الثقة للدول الأعضاء يجعل موارد الصندوق متاحة لهم.

2- العضوية والتصويت:

عندما باشر الصندوق مهامه في العام 1947 بلغ عدد الدول الأعضاء 49 عضوا، بينما يقارب عددهم حاليا 200 عضوا.

ويحق لكل دولة مهما كانت سياستها الخارجية، الانتساب إلى الصندوق. ويعمل في الصندوق بنظام الحصص (quota)، وتعكس الحصة درجة النماء الاقتصادي للبلد العضو، ووزنها في الاقتصاد الدولي. وتتألف الحصة من 25% ذهباً، 75% من عملة البلد وفي حال عدم توافر كمية الذهب والدولارات المطلوبة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من قيمة الحصة ذهباً، وتدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية. ونظام الحصص هو من السمات الأساسية لصندوق النقد وتكمن أهمية الحصة في النقاط الأربعة التالية:

1- فهي تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق.

2- تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق.

3- وبموجبها تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو.

4- وعلى أساسها توزيع حقوق السحب الخاصة التي ينظمها الصندوق على الأعضاء.
هذا ويتم احتساب الحصة على النحو التالي.

$$\text{Quota}=(0.02y+0.05R+0.10MT+0.10V)\times(1+X/Y)$$

حيث:

Y- تمثل الدخل القومي كما هو في العام 1940.

R- الأرصدة الدولارية والذهب للبلد العضو.

M- متوسط حجم واردات البلد للفترة 1934-1938.

V- الحجم الأقصى لصادرات البلد للفترة 1934-1938.

X- متوسط حجم صادرات البلد للفترة 1934-1938.

ومن حق الدول الأعضاء استخدام موارد الصندوق في نطاق مجموعة متنوعة من التسهيلات الدائمة والمؤقتة، لتصحيح عجز طارئ وغير مؤمن أو هيكلي في ميزان المدفوعات، بدلا من اللجوء إلى تدابير اقتصادية تسيء إلى حرية التبادل التجاري الدولي. ولقد اورد الصندوق في إحكام ميثاقه، مجموعة من القواعد والضوابط المقيدة حتى يمنع الدول الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده، ومن أهم هذه الأحكام ما يلي:

إنه لا يجوز للدولة العضو أن تسحب في سنة واحدة من صندوق النقد، عملات أجنبية تتجاوز ربع حصتها. وعلى الدولة في هذه الحالة، أن تضع قدرا من عملتها الوطنية يعادل قيمة المبالغ المسحوبة على أساس سعر التعادل المتفق عليه مع عملتها الوطنية يعادل قيمة المبالغ المسحوبة على أساس سعر التعادل المتفق عليه مع الصندوق، وأن يفقد البلد العضو حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق، وأن يفقد البلد العضو حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200% من حصته.

كما وضع الصندوق نظام الائتمان المتاح، منذ العام 1952. يمنح تأكيد الصندوق باستعداده لإجابة طلبات السحب في خلال فترة معينة (عادة السنة) دون الحاجة إلى إعادة الإجراءات المطلوبة عند التقدم بطلب سحب جديدة.

وبالواقع فغن تأكيد الصندوق هذا، إنما هو كفيل بتعويم مركز عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، وتثبيط همة المضاربة عليها، مما قد يمكن الدول الاستغناء عن الالتجاء إلى السحب فعلا من الصندوق.

التمويل التعويضي Compensatory Financing، وهي عبارة عن تسهيلات خاصة ومتوسطة الأجل لمساعدة الدول الأعضاء التي تواجه عجز في موازين مدفوعاتها، نتيجة تدهور حصيلة صادراتها (أسعار المواد الأولية) أو خلل هيكل في الاقتصاد، شرط أن لا يتعدى الحد الأقصى للسحب مقدار 25% من حصة الدولة.

استخدام آلية المخزون الداري Buffer-Stock: وهو عبارة عن نظام استحدث سنة 1969، ويهدف إلى استقرار أسعار المواد الأولية. بالإضافة إلى تسهيلات البترولية، وصندوق الائتمان، الذي يجب أن يكون أداة لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من جدي في موازين مدفوعاتها.

3- حقوق السحب الخاصة:

في جويلية 1969 أعطى الصندوق صلاحية تطوير احتياطي دولي جديد، أطلق عليه حقوق السحب الخاصة، ليستخدم إلى جانب السيولة الدولية التقليدية كالذهب والعملات الارتكازية القابلة للتحويل.

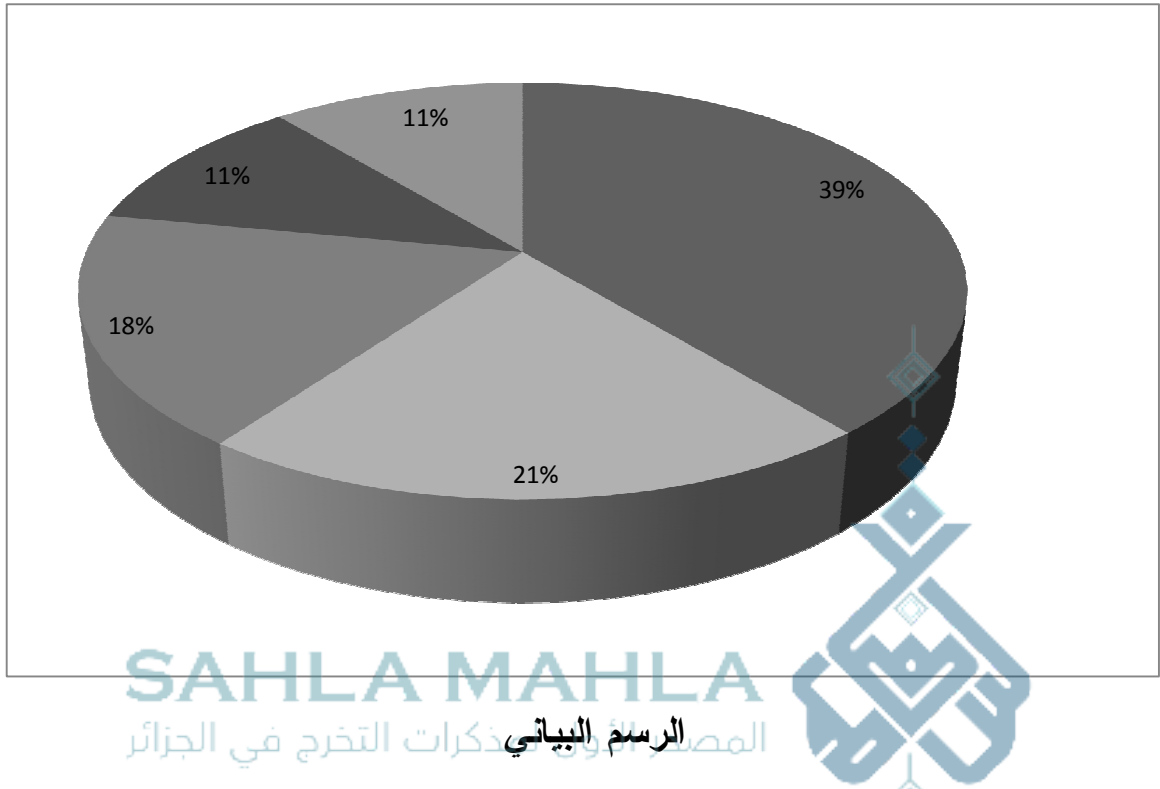
وتعتبر حقوق السحب الخاصة نوعا من الأصول الدولية. تستمد قيمتها من التزامات الدول الأعضاء بمد غيرهم من الدول الأعضاء بعملات قابلة للتحويل بمقابل حقوق السحب الخاصة.

هذا، ويقرر الصندوق طريقة تقييم الوحدة من حقوق السحب الخاصة، التي قدرت في البداية بما يساوي 0.888671 غرام من الذهب الخالص، أي أن قيمتها تكافأت مع قيمة الدولار الأمريكي . ومع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في 15 أوت 1971 إنهاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لنجدته شملت تخفيض سعر صرفه إزاء العملات الأخرى. أصبحت الوحدة من حقوق السحب الخاصة

$$1\text{SDR}=1.206635\text{USD}$$

ويمكن إعادة النظر بطريقة تحديد قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة. ويتحدد القرار 70% أو أكثر من أصوات الدول الأعضاء في الصندوق، وفي الأول من نيسان 1978 اتخذ الصندوق ، قرارا عدل بموجبه عدد العملات في السلة إلى خمسة وهي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، والجنيه الاسترالي، والين الياباني.

ونورد في الرسم البياني التالي أنواع العملات ونسب ترجيحاتها في السلة المشار إليها.
الدولار الأمريكي 39%، المارك الألماني 21%، الين الياباني 18%، ولكل من الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترالي 11%



تحديد الوحدة من حقوق السحب الخاصة IMF: source

واعتبارا من كانون الثاني 1999، تم استبدال السلة المحددة للوحدة من حقوق السحب الخاصة، حيث خل فيها اليورو، محل المارك الألماني، والفرنك الفرنسي بما يعادل كميتيهما. وعلى أساس سعر الصرف بينهما من جهة واليورو من جهة أخرى، كما حدد في 31 كانون الأول العام 1998، في المجلس الأوروبي.

وفي 13 أوت (سوم الجمعة) 1999، حددت الوحدة من حقوق السحب الخاصة على الشكل التالي:

الجمعة 13 أوت 1999

نوع العملة	الكمية بحسب قاعدة 1-5	سعر الصرف	ما يعادلها بـ USD	التغيرات بالنسبة المئوية لسعر الصرف
يورو (ألمانيا)	0.2280	1.06660	0.243185	0.310
يورو (فرنسا)	0.1239	1.06660	0.132152	0.310
الين الياباني	27.2000	114.90000	0.236728	0.940
الجنيه الإسترليني	0.1050	1.61230	1.169292	0.311
الدولار الأمريكي	0.5821	1.00000	0.582100	
			1.563457	

**0.286

$$\text{SDR1} = \text{USD1.563457}$$

$$\text{USD1} = \text{SDR 0.733430}$$

- يحتسب السعر التبادلي على أساس العملات المباشرة والعملات الغير مباشرة. ويحدد وحدات العملة المحلية بمقابل الدولار الأمريكي، ما عدا اليورو والجنيه الأسترليني (عملات مباشرة) ويعبر عنها بالدولار الأمريكي، مقابل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية.
- التغيير بالنسبة المئوية بقيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة، معبرا عنها بالدولار الأمريكي.

ثانيا: البنك الدولي للإتشاء والتعمير: (البنك الدولي)

هي المؤسسة الاقتصادية الثانية التي نشأت بموجب إتفاقية بریتون ووردز نفسها وذلك لمساعدة الدول التي تضررت في الحرب في إعادة البناء وفي التنمية الاقتصادية. وعليه فغن كان صندوق النقد الدولي يهتم بالقضايا قصيرة الأجل فالبنك الدولي يهتم بقضايا التنمية وهي طويلة الأجل .

أهم أهداف البنك:

- 1-المساعدة في إعادة بناء وتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء.
 - 2-تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية عن طريق تشجيع الإستثمارات الدولية.
 - 3-تقديم المساعدات الفنية المتصلة بالتنمية الاقتصادية.
- العضوية: إن عضوية صندوق النقد الدولي شرط أساسي لعضوية البنك .
- رأس مال البنك: مقسم إلى أسهم فئة 100 ألف دولار.

يدار البنك بواسطة المحافظين-محافظ لكل بلد عضو و 12 مديرا.

تقييم دور البنك فيما يتعلق بتشجيع الإستثمارات الدولية

1-إن توزيع القروض لا يتناسب مع حاجة الدول لتلك القروض .

2-إن علاقة البنك المفروضة عند استخدام القروض تعتبر تدخلا في شؤون البلاد الداخلية.

3-كما تعتبر الفوائد التي يتقاضاها البنك غالبا أيضا خاصة إذا ما قورنت بالاستثمارات الحرة الأخرى، لذلك فإن معظم الاستثمارات الدولية تحول اليوم من خارج البنك.

4-يفضل بل يشجع البنك الاستثمار في المرافق العامة ومشاريع البنية الأساسية والزراعة وبصفة عامة لا يشجع الاستثمار الصناعي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



الفصل الرابع: أسعار الصرف

I- سعر الصرف وأشكاله:

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة. وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية. فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلع مرتبطان من خلال سعر الصرف. وعادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

1- سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة العملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجاري الرسمية، وسعر الصرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد .

2- سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة و هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. فمثلا ارتفاع مدا خيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية. فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN/P_{dz}}{1\$/P_{us}} = \frac{TCN.P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا.

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعطينا $P_{us} / 1\$$ القوة الشرائية للدولار أمريكي في أمريكا، أما TCN/P_{dz} فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر. وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

3- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى. ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز "LASPEYRES" للأرقام القياسية.

$$TCNE = \left\{ \sum_P Z_P X_0^P (e_t^p / e_t^r) / \sum_P X_0^P (e_0^r / e_0^p) \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P INER_{PR} \times 100$$

حيث: $(e^{er})_t$ ، $(e^{er})_0$ سعر الصرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e_t^p ، e_0^p سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e_t^r ، e_0^r سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

X_0^P قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة. فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فتستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فتستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من السلع بالنسبة لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر. أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعنى قريباً من التوازن.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية :

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^P(e^{pr})_1 / X_0^P(e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_1^p / p_1^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_P \left\{ \frac{(e^{pr})_1}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_1^p / p_1^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_P IRE R_{pr} \times 100$$

حيث:

p_0^p, p_1^p : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

p_0^r, p_1^r : مؤشر أسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

IRER_{pr}: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

II- سوق الصرف والمتدخلون فيه:

1 : تعريف سوق الصرف:

يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية. و لا يوجد مكان محدد لهذه السواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال.

أو أقمار الصناعية، تم انتشارها من قبل شركات الخدمات المالية مثل (رويتر، reuters) وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في الأسواق فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة تبدأ أسواق طوكيو بالعمل، وبعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ وسنغافورة وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق النيودلهي بالعمل لتليها بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية في العمل وأسواق طوكيو في الإغلاق. وفي منتصف ساعات الأسواق الأوروبية تبدأ الأسواق الأمريكية في العمل.

2: المتدخلون في السوق:

يتدخل في سوق الصرف:

أ- **البنك المركزي:** ويتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة ثانية بتنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة. يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، لأنه يعتبر مسؤولاً عن صرف سعر العملة.

ب - **البنوك التجارية والمؤسسات المالية:** حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها و لحسابها الخاص. فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية. ومهمة

أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم .

ج - سمسرة الصرف: يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات.

تعتبر ببيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن ، فجزء كبير من العمليات يقوم به الوسطاء المستقلون brokers الذين يعملون لصالح البنوك. وفي ساحة باريس هناك أزيد من 20 سمسار يكافأون عن طريق عمولة سمسرة.

3- أهم العملات الصعبة المتداولة دوليا:

أ- الدولار الأمريكي: ويستمد هذه الأهمية من أهمية اقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20.7% من الناتج المحلي العالمي، 15.2 % من الصادرات العالمية. ويستخدم الدولار في تسوية 51 % من التجارة العالمية، وكذلك ب 45 % في إصدار السندات الدولية. ويسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية و 60 % من احتياط الدول من العملات الصعبة.

ب - الأورو الأربي: ويأتي هذا إحلالا للعملات الأوربية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 12 % من احتياطات الدول من العملة الصعبة سنة 1983، وللموقع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض اليورو euroland حيث تمثل 20 % من الناتج المحلي العالمي و 7 % من التجارة العالمية.

ج - الين الياباني: حيث تمثل اليابان 8 % من الناتج المحلي العالمي و 8 % من التجارة العالمية.

د - الجنيه الإسترليني: لكونه لا يزال خارج العملات المنضمة لليورو وتظهر قوته من خلال صرفه مقابل الدولار.

1 جنيه إسترليني $\approx$ 1.58 دولار أمريكي.

هـ - الفرنك السويسري: وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دوليا، فضلا عن كون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية.

1 دولار أمريكي $\approx$ 1.16 فرنك سويسري .

وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي، الدولار الأسترالي، الريال السعودي.

يمكن عرض التسعيرة عملة مقابل عملة أخرى، ويمكن أن يتم عرض التسعيرة بشكل متقاطع والتي يتم حسابها بمقارنة تسعيرة عملتين بالنسبة لعملة أخرى تؤخذ كأساس، وتكون العادة الدولار الأمريكي.

مثلا: 1 دولار = 5.358 فرنك فرنسي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1 دولار = 1.307 فرنك سويسري

إذن يحسب صرف الفرنك السويسري بالنسبة للفرنك الفرنسي، على النحو التالي:

$$1 \text{ فرنك سويسري} = \frac{5.358}{1.307} \text{ فرنك فرنسي}$$

$$= 4.307 \text{ فرنك فرنسي}$$

4- معاملات سوق الصرف:

يتم تصنيف معاملات سوق الصرف إلى:

أ - سوق الصرف نقدا (الآتي أو العاجل) au comptant: تعكس أسعار السوق نقدا مختلف القوى الاقتصادية المؤثرة في النقد في وقت محدد. و تتابع هذه الأسعار بعناية من قبل المحللين والمراقبين.

وتؤدي قراءة أسعار الصرف أحيانا إلى حدوث نوع من البلبلة، نظرا لوجود أسلوب تسعير.

الأسلوب الأول: التسعير بشكل مبهم cotation a' l'incertain : يؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن عدد الوحدات النقدية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية مثلا في

الجزائر يتم الحديث عن عدد الوحدات النقدية (الدينارات) الضرورية للحصول على دولار واحد، أو أورو واحد أو جنيه إسترليني واحد.

الأسلوب الثاني: التسعير بشكل واضح cotation au certain : ويؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية. ونجد بريطانيا، أستراليا ونيوزلندا تعتمد هذا الأسلوب حيث تعرض السلطات البريطانية عدد الوحدات من العملات الأخرى اللازمة للحصول على جنيه بريطاني واحد. مع الإشارة إلى أن هناك اتجاه متزايد اليوم لعرض التسعيرة بالأسلوبين معا.

يتم عرض التسعيرة بالأسلوبين على أساس أسعار الشراء وأسعار البيع. وعادة ما يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة، والرقم الأخير من الفاصلة يعبر عنه بنقطة أي أن النقطة تساوي 1/10000 من سعر الصرف العملة.

فمثلا ارتفاع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي ما بين 1997-1998 بالانتقال من 0.6098 إلى 0.6022 يعبر عن تحسن في قيمة الجنيه بـ $(0.6022 - 0.6098) = 76$ نقطة.

ب - سوق الصرف الآجل: تخضع عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية في السوق الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومي عمل في تاريخ لاحق.

ولهذا يمكن اعتبار أسعار الصرف الآجلة على أنها اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد. وعادة ما يتضمن السوق مجموعة من المهل المعيارية (300 يوم، 90 يوم، 60 يوم، 180 يوم أو سنة) ويمكن استخدام بعض المهل الأخرى على ضوء العرض والطلب على السيولة في السوق. فمعاملات العملات الأكثر أهمية قد تتم وفق مهل تتجاوز السنة، ولكن بحجم أقل بكثير من تلك التي تتم وفق المهل التقليدية.

يختلف سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الآني، وعادة ما يكون الفرق بينهما بدلالة معدلات الفائدة المعمول بها بالنسبة للعملات المعنية. فارتفاع أو انخفاض السعر الآجل لعملة ما يتناسب عكسيا مع سعر فائدة العملة، وكلما زاد الفرق بين أسعار فائدة العملتين وزادت مدة العقد الآجل كلما زاد الفرق بين السعر الآني للعملة والسعر الآجل

سعر صرف الأجل -1-

حساب سعر الصرف الآجل لعمليات أقل من سنة.

1- حساب سعر البيع الآجل للعملة x مقابل العملة y

$$CTA = CV + CV \times \frac{\left(\frac{TPY}{BY} - \frac{TEX}{BX} \right) \times n}{1 + \left(\frac{TEX \times n}{BX} \right)}$$

2- حساب سعر الشراء الآجل للعملة x مقابل العملة y

$$CTA = CA + CA \times \frac{\left(\frac{TEY}{BY} - \frac{TPX}{BX} \right) \times n}{1 + \left(\frac{TPX \times n}{BX} \right)}$$

ونرمز إلى:

- CA : سعر الشراء الآني للعملة x مقابل العملة y

- CV : سعر البيع الآني للعملة x مقابل العملة y

- TEY. TEX : معدل الاقتراض للعملات X و Y بالنسب
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- TPY. TPX : معدل الاقتراض للعملات X و Y بالنسب.

- BY. BX : القاعدة الأساسية للعملات X و y

(360 وفي بعض البلدان 365)

- n : عدد الأيام لأجل.

مثال 1 : مؤسسة تريد تصدير بضاعة بقيمة 1 مليون دولار وتسليمها في آجال 90 يوم على أن يتحصل على مبلغ البضاعة بعد 180 يوم.

- ولتفادي مخاطر الصرف تطلب من بنكها بيعها 1 مليون دولار لأجل 180 يوم مقابل شراء الأورو.

وتكون المعطيات كالاتي:

-سوق الصرف الآني (spot) $1.0638/1.0678$ USD

السوق الدولي القصير الأجل $1.34/1.37$ USD 6 MOIS

EUR 6 MOIS $2.43/2.47$

حل المثال الأول:

$$CTA = 1.0678 + 1.0678 \times \frac{(0.0137/360 - 0.0243/360 \times 180)}{1 + (0.0243 \times 180/360)} = 1.0622$$

$$CTV = 1.0638 + 1.0638 \times \frac{(0.0134/360 - 0.0247/360 \times 180)}{1 + (0.0247 \times 180/360)} = 1.0579$$

5- أنظمة الصرف:

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. ولقد كان نظام بريتون ووردز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، ذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت: أوقية = 35 دولار وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار.

إلا أن الأمر سرعان ما تم تجاوزه بإعلان الرئيس نيكسون في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب، غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية الداخلية في كل دولة. ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيارا لنظام بريتون وودز. و منذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين:

• النمط الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة:

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

أ - أما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات،

كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي. وكما هو الحال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي. وقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة 1996:

— 20 عملة بالدولار الأمريكي.

— 14 عملة بالفرنك الفرنسي.

ب — أما سلة عملات: وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي. أو الربط حاليا باليورو باعتبار امتداد لسلة العملات المكونة للايكو سابقا. ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.

ج — ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات، وهذا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

• **النمط الثاني:** الأنظمة المرنة لسعر الصرف:

وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها:

المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

أ — التعويم المدار: وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

ب — التعويم الحر: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق. ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحريك من قيود سعر الصرف. وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا.

6— النظريات المفسرة لسعر الصرف:

تحاول كثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، وأهم هذه النظريات:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى **غوستاف كاسل** في أوائل العشرينات من القرن العشرين. وتتعلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أ، القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل والخارج.

ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا. وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E، فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، وفي نفس الوقت تتخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً. ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة. وعليه فإن:

$$\frac{\text{سعر الصرف الآني للعملة في الزمن 0}}{\text{مؤشر السعر في الخارج}} = \frac{\text{سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في الزمن 1}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

ولقد تم اختيار هذه النظرية فتيبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير. كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

— اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة: أسعار استهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات... الخ.

— طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس

— هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار. وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.

— إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

— تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

— تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.

— وجود بيع بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة إقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها

— هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة... الخ.

— هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك النظرية تقترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع. إلا أنه يمكن

أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار.

— إلا أنه بالرغم من ذلك فإن حساب أسعار الصرف الاسمية الفعلية لعملة ما في مختلف الفترات، اعتبارا لكون الدول تقوم بالمعاملات الدولية مع شركاء عديدين، يمكن الدولة من تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية.

يتوقف نجاح تعادل نظرية القوة الشرائية على:

— سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار.

— سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل. ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_D)$ (حيث i_D معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_E وإعادة بيعها لأجل يشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية. ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا:

$$M(1+i_D) = \frac{M}{CC} (1+i_E) \times CT \quad (1)$$

حيث أن:

CC سعر الصرف الآني (نقدا).

CT سعر الصرف الآجل.

I_E معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

I_D معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+i_D}{1+i_E} \quad (2)$$

ويطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_D}{1+i_E} - 1 \quad (3)$$

أو:

$$\frac{ct-cc}{cc} = \frac{i_D+i_E}{1+i_E}$$

وإذا كانت I_E صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة:

$$\frac{ct-cc}{cc} = I_D - I_E \quad (4)$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.

3- نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة. وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات العجز الموزني، معدل التضخم... الخ .

في السوق الكفاء:

— كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

— تكاليف المعاملات ضعيفة.

— تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

— لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

— التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موارد على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفوة نسبيا. وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها [اختبارات جيدي (GIDDY) و (DUFEY) على التوالي في 1975 ، 1976] كفاءة السوق، في حيث أن البعض الآخر [دراسات هانت (HUNT) 1986، ودراسات كيرني وماك دونالد 1989] يؤكد عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

4- نظرية الأرصاد:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها و ارتفاع مستوى الأسعار. و السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

الفصل الخامس: التكامل الاقتصادي

مقدمة

إطار التكامل الاقتصادي

تعبير التكامل الاقتصادي برغم أنه كثير الاستعمال إلا أنه يعتبر من التعابير الغامضة وذلك نسبة لاختلاف الأطر وكثرة التعاريف والمعاني التي يحملها هذا التعبير وفي جانب إطار التكامل يجدر التمييز بين التكامل في الإطار القومي (التكامل الاقتصادي القومي والتكامل الاقتصادي بين الدول) والتكامل في الإطار الدولي هذا هو موضوع بحثنا اليوم.

1- معنى التكامل والتعاون والتكتل الاقتصادي

التعاون الاقتصادي التقليدي هو التبادل الدولي الحر أما التكامل بمفهوم التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر هو ضرب من ضروب الحماية في الفكر الاقتصادي وبهذا المعنى يصير التكامل ظاهرة قديمة قدم التبادل السلعي بين الدول على الرغم مما يبدو وكأنه "موضة" حديثة وذلك نسبة إلى استعمال الاقتصاديين له خاصة عند وصف التطورات التي حدثت في الاقتصاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، بذلك صار معنى التكامل عند البعض كأنه مرادف للتكتل الاقتصادي وبالتالي كأنما يتم التكامل عن طريق تطبيق سياسات معينة .

2- محاولة تعريف التكامل الاقتصادي بالمعنى الضيق.

هذا أيضا يشمل ذلك التعريف الذي يقول بأن التكامل يتم عبر اتباع سياسات معينة، هناك كما كثيرا عن التكامل نعرف إياه استندا على الوسائل التي يمكن تحقيقه بها. وأهم مؤلفو هذه الكتب هم (الاقتصاديون الليبراليون) الأحرار وطبيعي أن يرتبط تعريف التكامل الاقتصادي في نظرهم بمبدأ حرية التجارة وفي نظرهم... أن أي خطوة في طريق رفع القيود التجارية والنقدية بين الدول تعتبر خطوة في سبيل الوصول إلى التكامل.

يعاب على هذا التعريف الليبرالي أنه يتجاهل إمكانات التكامل الاقتصادي بين الاقتصاديات التي لا تعتمد على السوق الحرة (كالدول الاشتراكية).

أي تكامل من غير معاهدات أو مؤسسات في أي شكل أي ما يسمى بالتكامل الأمم الواقع
DE FACTO

3- محاولة تعريف التكامل الاقتصادي بالمعنى الواسع:

من المعروف أن التكامل في علم الرياضيات هو جمع الأجزاء كي تؤلف كلا واحدا أما في علم الاقتصاد فليس للتكامل هذا المعنى المحدد.

تعريف ميردال (MYRDAL.G)

"... التكامل هو تحقيق المساواة التامة في الفرص المتاحة وذلك بفتح الفرص لكل إنسان حتى تصير الأجور على الفعاليات الاقتصادية متساوية تماما "

هذا التعريف يركز على:

- توحيد أسعار السوق بالنسبة للسلع وعوامل الإنتاج.
- الناحية الاجتماعية بتأثير الكاتب المعروف بالمسألة المتعلقة بالزواج والتفرقة العنصرية في أمريكا.

2- تعريف MEADE مييد " التكامل يعني أن كافة الإمكانيات في المجال الاقتصادي لا يمكن تحقيقها إلا إذا تكاملت عناصر الإنتاج "

هذان التعريفان يركزان على تكامل عناصر الإنتاج، وتوحيد أسعار السوق بما في ذلك أسعار عناصر الإنتاج نفسها وكل هذه مسائل تقتضي توحيد السياسة الاقتصادية في مجال توزيع الثروة وفي المجالات النقدية والإنتاجية.

3- أما يان تنبرغن Ian Tinbergen فيعرف التكامل الاقتصادي:

أ- كعملية متصلة As a PROCESS
ب - وكنهاية أو واقع حال أو هدف STATE OF AFFAIES

فتنبرغن يعرف التكامل كعملية متصلة بأنه... "بناء للشكل الاقتصادي الأكثر صلابة، بحيث تزول فيه كافة القيود (المفتعلة) أثناء عملية التنفيذ "

أما كنهاية أو كواقع حال فالتكامل في نظره أيضا يجسد في شكل التكتل الاقتصادي المعين، وهنا لا يختلف **تنبرغن** عن الآخرين.

ويشرح **تنبرغن** الشق الأول من تعريفه للتكامل كعملية مرحلية متصلة بأن إزالة القيود تتوقف على مقدرة المؤسسات على اختيار الوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد.

في رأي **تنبرغن** التكامل عنصر من عناصر السياسة الدولية وأن أحسن مؤسسة لتحقيق هي المؤسسة التي تحظى بدرجة عالية من تركيز وسائل تحقيق السياسة لديها على مستوى (فوق الدول) SUPRA- NATIONAL

مما تقدم نرى أن التكامل في نظر **تنبرغن** ما هو إلا سياسة اقتصادية عامة متبوعة بإنشاء مؤسسة واحدة لاتخاذ القرار (فوق الدول) لكل الدول الداخلة ضمن نطاق التكامل ومن ثم إقامة السوق الدولية الجديدة.

4- تعقيب

لعل العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى تعريف واحد متفق عليه لمفهوم التكامل الإقتصادي ترجع الى الأسباب الآتية:

- التكامل الإقتصادي هو جزء لا يتجزأ من الكل أي من التكامل السياسي والاجتماعي بالمعنى الواسع
- ربما كان التكامل السياسي وسيلة إلى التكامل الإقتصادي أو العكس أي ربما التكامل الإقتصادي هو الوسيلة كما يزعم علماء السياسة. الإقتصاديون يركزون على إمكانية كون السياسة وسيلة إذ يمكن لها أن تساعد في الوصول إلى التكامل الإقتصادي أو تكون عقبة سبيل تحقيقه.
- إذا كان التكامل حتى بالمفهوم الرياضي هو جمع للأجزاء فإن اختلاف الكل النوعي من الأجزاء يجعل مفهوم التكامل أكثر غموضاً.

لكل ذلك عادة ما يعرف التكامل ضمن إطار معين من القيم الفكرية والسياسية، أي بناء على نمط الإنتاج (أسلوب الإنتاج) للدول المنطوية تحت لوائه. وبالتالي فإن الوسائل المؤدية إلى التكامل تعتمد بالضرورة على أنماط تلك الدول التي تريد التكامل.

وهنا يجب التمييز بين الأنواع الآتية من التكامل و تعريف كل نوع منها على حدة.

1- التكامل الإقتصادي الاشتراكي والتكامل الإقتصادي الرأسمالي. هذا من حيث (أسلوب الإنتاج السائد) كما يمكن أن نتحدث عن تكامل الدول المتجانسة والأنظمة غير المتجانسة.

2- من حيث درجة التقدير الإقتصادي نميز بين التكامل بين الدول النامية من ناحية والتكامل بين الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

والمثال الكلاسيكي لهذا النوع هو تكامل بعض البلاد (المستعمرة) أو النامية مع دولة أو مجموعة من الدول المتقدمة.

3- من حيث الحجم الإقتصادي للدولة نميز بين التكامل بين الدول الكبرى والدول الصغيرة أو ما يسمى بتكامل الأنداد أو غير الأنداد.

5- أشكال التكامل الإقتصادي

يقسم بلاسابيلا BALASSA-BELA التكامل (وهو يقصد التكتلات الاقتصادية التي قد تؤدي إلى التكامل بالطبع) إلى خمسة أشكال متدرجة إلى أعلى هذه الأشكال تتراوح ما بين التحقيق المتبادل للتعريفات الجمركية على سلعة معينة بين عدد من البلدان - والتحرير الكامل للقيود التجارية المترافقة مع تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإصدار عملة واحدة... الخ حسب تعريفه.

- (1) منطقة التجارة الحرة
- (2) الاتحاد الجمركي
- (3) السوق المشتركة
- (4) الاتحاد الاقتصادي (الوحدة الاقتصادية)
- (5) التكامل الاقتصادي التام

في التكتل الاقتصادي على مستوى منطقة تجارة حرة تلغي القيود الجمركية والكمية بين الدول المعنية على كل السلع في حين أن كل دول من دول المنطقة تحتفظ بتعريفاتها الجمركية مع العالم الخارجي، أما في الاتحاد الجمركي فبالإضافة. لما تقدم توجد التعريفات الجمركية مع العالم الخارجي. أما السوق المشتركة فإنها زيادة على كونها اتحادا جمركيا فإنها تعمل على إلغاء كافة القيود أمام حركة رؤوس الأموال وعنصر العمل.

وأما خصائص الاتحاد الاقتصادي فهي فضلا من كونه سوقا مشتركة فإنه يقتضي تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. أما التكامل التام في نظر بلاسبايل فهو تكوين اتحاد اقتصادي توجد فيه السياسات الاجتماعية والسياسة الاقتصادية عموما (سياسة التوزيع عموما) كما وأن يتطلب التوحيد النقدي وإدارة اقتصادية على المستوى (فوق الدول)

← SUPRA GOVERNMENTAL

6- الآثار الاقتصادية للتكتل الاقتصادي:

كثيرا ما تتعدد فوائد التكامل الاقتصادي انطلاقا من مبدأ حرية التجارة ومبدأ تقسيم العمل وتخصص الدوليين ومن ثم نعدد المنافع من وجه النظر هذه بناء على تأثير التكامل على المستوى الكفاءة (الفعالية) الاقتصادية ومن ثم الرفاهية الاقتصادية في الدول الأعضاء قبل التكامل وبعد التكامل ومن هنا وعلى المستوى النظري يقال أن التكامل يحقق ما يلي:

- (1) يوسع السوق الداخلية
- (2) يسمح بقيام صناعات كبيرة ما كان لها تنشأ في حدود السوق القومية الضيقة قبل التكامل.
- (3) و بالنتيجة لـ (1) و (2) يمكن البلدان الأعضاء من جني فوائد إقتصاديات الحجم أو الإنتاج الكبير Economies of scale .
- (4) يرفع من مقدرة الدول الأعضاء التفاوضية والتنافسية مع العالم الخارجي.

ويؤخذ على التكامل أيضا من وجهة النظر هذه (تأثيره على الرفاهية الاقتصادية) ما يلي:

- (1) التكامل يؤثر على المستهلك في الداخل بتقليص حدود اختيار إذا يقتصر على الدول الأعضاء حيث ألغي التمييز.

(2) التكامل يؤثر على نمط الإنتاج القومي كما وأنه يجعل عوامل الاستقرار الاقتصادي أضعف مما كانت عليه فيما قبل التكامل وذلك ناجم عن طبيعة التخصيص الدولي بزيادة الاعتماد على الأعضاء الآخرين.

(3) يؤثر التكامل على توزيع الدخل والموارد بين الدول. فبالنسبة للموارد هنا لا مشكلة بتوطين الصناعات الذي يجنح عادة إلى التركز في الدولة الأكثر تقدماً في التكتل وهي ما يسمى بالـ POLARIZATION

أما أثر التكامل على توزيع الدخل فيقاس بما يسمى بالفاعلية المتحركة/ مقارنة الدخل قبل التكامل وبعد التكامل / بمعنى قبل إنشاء التكتل وبعد إنشائه. وقياس الفاعلية المتحركة صعب للغاية لأنه يأخذ في الاعتبار زيادة المصادر المستعملة وزيادة نسبة الفائض بعد التكامل مع الأخذ في عين الاعتبار التقدم التكنولوجي الذي يصعب قياسه.

(4) الأثر على الدخل الحكومة من الجمارك.

7- نظرية الاتحاد الجمركي:

إن محاسن ومساوئ التكامل الاقتصادي التي عددناها كما سبق قلنا أنها تأخذ في الاعتبار تأثير التكامل على الرفاهية الاقتصادية، وفي دراستنا في التحليل الاقتصادي نعلم أنه في إطار الاقتصاد القومي المعروف أن الرفاهية الاقتصادية تزداد عموماً عندما يصبح الجهد المطلوب أقل مما كان عليه سابقاً لإنتاج كمية الإنتاج نفسها. أو عندما نحصل على ناتج (استهلاك) أو منفعة أكثر ببذل نفس الجهد كما في السابق أي من النتيجةين تؤديان ← زيادة فاعلية الإنتاج ← زيادة السلع والخدمات ← رفع مستوى المعيشة (رفاهية).

أما في إطار التكامل الاقتصادي فإن قياس الفاعلية الاقتصادية يتخذ أدوات أخرى وتعتبر نظرية الاتحاد الجمركي الأداة التحليلية الأساسية إلى الآن في مجال قياس فاعلية التكامل الاقتصادي من حيث حرية التجارة و أثرها على الرفاهية.

تهتم النظرية بتحليل الآثار الناجمة عن تحرير التجارة الكلي أو الجزئي بين مجموعة من الدول ترغب في تكوين تكتل اقتصادي فيما بينها، ووضع أسس هذه النظرية فايز J. VINER وبما أن نظرية حرية التجارة التقليدية كانت توجه بأن تنتج السلع العالمية في أرخص المصادر نسبياً وعليه فقد افترضت هذه النظرية أن أسعار تلك السلع تتباين فقط من حيث تكلفة النقل ولكن عند إدخال الرسم الجمركي بآثاره (التي درسناها) كان الاعتقاد السائد قبل نظرية فاينر هذه هو أن قيام الاتحاد الجمركي بين الأعضاء.

وقد برهن فاينر خطأ هذا الاعتقاد عن طريق استخدامه مفهوم الأثر الإنشائي TRADE CREATION EFFECT ومفهوم أثر التحويل TRADE DIVERSION EFFECT للاتحاد الجمركي، وتوصل فاينر إلى أن الاتحاد الجمركي يصير مفيداً من زاوية الرفاهية والفاعلية الاقتصادية فقط عندما يكون الأثر التحويلي لقيام الاتحاد أقل من الأثر الإنشائي لقيامه.

مثال:

- (1) نفترض أن هنالك ثلاثة بلدان (أ)، (ب)، (ج) وأن تكلفة انتقال سلعة معينة (س) تساوي ثمن البيع في كل من البلدان الثلاث (أي أنه لا تتحمل تكلفة مواصلات ولا تأمين أو شحن...الخ)
- (2) أن الرسم الجمركي هو الفارق الوحيد لتكلفة الإنتاج في البلدان.
- (3) نفترض تكلفة الإنتاج كانت 50 — 40 — 30 في البلدان (أ)، (ب)، (ج) على التوالي.

— حالة ما قبل قيام الاتحاد الجمركي:

ففي هذه الحالة إذا فرض البلد (أ) رسما جمركيا بنسبة 100 % هذا معناه أنه سوف لا تكون هنالك واردات لأن المحلي على السلعة (س) سيتم مقابلته كلية بواسطة المنتجين المحليين لأنهم في هذه الحالة أقل تكلفة من المنتجين الآخرين أما إذا فرض البلد (أ) رسما جمركيا بنسبة 50% فمن المفروض أن يستورد (أ) السلعة من (ج) ليصبح سعر السلع (س) في البلد (أ) 45 تماما كما في (ج) هذا بافتراض أن البلد (أ) لا يطبق أي سياسة رامية إلى التمييز.

— بعد قيام الاتحاد الجمركي:

الآن نفترض أن (أ) و (ب) أقاما اتحاد جمركيا بينهما لا يضم (ج) ففي هذه الحالة يصير سعر السلعة (س) في البلد (أ) و (ب) مساويا لـ 40 (وهذا هو الأثر التحويلي للاتحاد الجمركي) وقيام الاتحاد غير مرغوب فيه.

أما إذا كان الاتحاد الجمركي قد كان بين (أ) و (ج) أو أنه ضم (ج) إلى الاتحاد فإن الأثر سوف يكون إنشائيا على حد قول فاينر وبالتالي يكون قيام الاتحاد الجمركي مفيدا.

8- شروط التكامل الاقتصادي:

على الرغم من محاولة تحديد الفوائد والصعاب والآثار المترتبة على قيام التكتل الاقتصادي إلا أنه لا يمكن القطع بأن التكامل الاقتصادي كهدف يمكن تخفيضه أو لا يمكن لأن ذلك يتوقف في المقام الأول على ما يلي:

- (1) الرغبة في إزالة التناقضات الإيديولوجية والفكرية في الأساس وإلا بقي التكامل مجرد تعاون اقتصادي.
- (2) العمل تحت شعار المنفعة (المساعدة) المتبادلة بصرف النظر عن الجنسية أو القومية.

وفي المقام الثاني: يتوقف تحقيق التكامل وسريعا نسبيا إذا ما توفر الآتي:

- 1- تكامل (عدم تنافس) السلع المنتجة وتكامل عوامل الإنتاج.
 - 2- وجود مستوى متطورا من العلاقات التجارية نوعا ما قبل التكتل.
 - 3- وجود مشاريع ارتكاز يزيد (بنية تحتية) متطورا نوعا ما.
 - 4- عدم وجود حواجز طبيعية ترفع من التكلفة الإنتاج.
- (البعد الجغرافي) كالصحراء، والفواصل الطبي.

قائمة المراجع:

لمزيد من المعلومات أنظر إلى المراجع التالية:

1-المراجع باللغة العربية :

د/شريف على الصوص: التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات) دار أسامة للنشر والتوزيع- عمان-الأردن-2011.

2-د/محمد إبراهيم منصور، د/علي مسعود عطية: الاقتصاد الدولي مدخل لسياسياته-دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.

3-عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

4-نعمان سعيدي: البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي- دار بلقيم-دار البيضاء-الجزائر 2011.

5-غلاب نعيمة: نظريات التجارة الخارجية وإمكانيات التصدير في الجزائر في الفترة 1985-1994، رسالة ماجستير 1996/1997، جامعة قسنطينة.

2-المراجع باللغة الفرنسية:

1-Christian et Mireille Zambotto :GESTION. FINANCIERE- FINANCE DE MARCHIE , 4 Edition Dunod, Paris, 2004.